RESEARCH ARTICLE

The Euro-Maghreb Political Approach to Illegal Migration 1990-2010

Sondos A. Taha

College of Education-IbnRushed for Human Sciences, University of Baghdad

ABSTRACT

This study aims to monitor the political actions undertaken by European and Maghreb countries in combating the phenomenon of illegal immigration from 1990 to 2010. This leads us to a problematic question regarding the seriousness and effectiveness of Euro-Maghreb political cooperation in addressing this phenomenon .

In this study, we adopted a methodology dictated by the nature of the topic, primarily the historical method, by tracing the development of migration trends within the European Union. This approach helps us understand the nature of European migration policies by following their evolution from the Cold War era to the most recent policies implemented in the region up to 2010 .

We also relied on the descriptive-analytical method, which enables us to describe the phenomenon under study by examining various European policies in the Maghreb region, their mechanisms, and methods of implementation. We then analyzed these policies and their outcomes .

Among the key findings of this study is that, despite the Euro-Maghreb political cooperation not fully achieving its objectives, it remains a fundamental pillar for building international cooperation. The parties involved have no choice but to resort to political dialogue to ensure stability and peaceful coexistence. This is because finding solutions to illegal immigration can only be envisioned within a joint framework involving the concerned countries. Individual initiatives by Maghreb states and the European Union have failed to bear fruit, making it essential to establish a shared political cooperation between them.

Keywords: Migration, Illegal Migration, European Union, Asylum, Maghreb

Received 25-1-2025; revised 18-3-2025; accepted 06-04-2025. Available online 15-06-2025
E-mail address: sondos.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
Doi: https://doi.org/10.36473/khj4fa21
2518-9263/© 2025 Published by College Education (Ibn Rushd) for Human Sciences/University of Baghdad (AJHSS). This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License..

التعامل السياسي الاورو_ مغاربي تجاه الهجرة غير الشرعية 1990-2010

سندس أيوب طه
جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، بغداد، العراق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحركات السياسية التي اقدمت عليها الدول الاوروبية والمغاربية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ عام 1990 ولغاية عام 2010، مما يقودنا إلى اشكالية تكمن في مدى جدية التعامل السياسي الاورو مغاربي وقدرته في مواجهة تلك الظاهرة، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه منهجية فرضتها طبيعة الموضوع، تمثلت أساساً في المنهج التاريخي، وذلك عبر تتبع تطور مسار الهجرة في الاتحاد الأوروبي، إذ يساعدنا في فهم طبيعة السياسة الأوروبية تجاه الهجرة عبر تتبع تطور هذه السياسة منذ الحرب الباردة إلى غاية آخر السياسات المطبقة في المنطقة لعام 2010، واعتمدنا أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح لنا بوصف الظاهرة محل الدراسة عبر تتبع مختلف السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية و آلياتها ووسائل تنفيذها، ثم تحليل هذه السياسات وما جاءت بها من نتائج، وكان من أبرز النتائج التي توصلنا إليها إن التعامل السياسي الاورو مغاربي على الرغم من عدم تحقيق أهدافه بصورة شاملة فأنه يمثل ركيزة أساسية لبناء تعاون دولي وليس للأطراف المعنية من خيار سوى اللجوء إلى الحوار لضمان الاستقرار والتعايش السلمي، بما أنه لا يمكن تصور إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية إلا في إطار مشترك بين الدول المعنية بها، ولاسيّما المبادرات الفردية للدول المغاربية والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تأتي بثمارها ومنه يستوجب وجود التعاون السياسي المشترك بينهما.

الكلمات المفتاحية: **الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الاوروبي، اللجوء، المغرب العربي.**

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة زيادة ملحوظة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما ألقى بظلاله على الأمن والاستقرار في العديد من الدول، لاسيما في مناطق مثل أوروبا والمغرب العربي، فبعد أن كانت الهجرة ظاهرة طبيعية عبر التاريخ، تحولت إلى تحدٍ أمني يتطلب استجابات دولية متكاملة، لذلك حظيت الهجرة وما زالت بأهمية بالغة في النقاشات السياسية الدولية، لاسيما اثر التغيرات والتحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين، كان لها الاثر المباشر في احداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، ولطالما اعتبرت ظاهرة الهجرة قضية عالمية، فكان لزاما على الدول المتضررة لا سيما الاطراف المعنية بدراستنا ان تعمل معا لتطوير سياسات مشتركة لاحتواء الازمة او الحد منها على الاقل، اذ ان التركيز على الجانب الامني وحده قد يؤدي إلى نتائج عكسية تضر الدول المعنية وعلى المدى الطويل، لذلك وبغض الطرف عن اولويات الدول ومصالحها الوطنية بشأن هذه القضية، فان التعامل مع قضايا حساسة وذات الاهتمام المشترك يتطلب نهجا متكاملا مبنيا على صياغة السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني والدولي، والتفاوض مع الدول الاخرى وبناء العلاقات الدبلوماسية، والتعاون في مجال التنمية وتقديم ضمانات لحماية حقوق الانسان.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في مساهمتها في فهم اعمق لابعاد هذه القضية المعقدة بدءاً من الدوافع المسببة للهجرة إلى التداعيات ومن ثم فهم طبيعة التحركات الاوروبية والمغاربية وتحديد العقبات التي تحول دون تعزيز التعاون بين الطرفين، فعبر تحليل السياسات المتبعة يمكن تشخيص مواطن القوة والضعف واقتراح سياسات بديلة في التعامل مع هذه القضية، كما تأتي اهمية هذه الدراسة في ظل غياب حلول ناجعة للحد من الهجرة رغم الالية السياسية والامنية المتخذة من قبل مختلف دول العالم لا سيما الاتحاد الاوروبي.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحديد الوضع المتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية في نطاق التعامل السياسي الاورومغاربي وتحليل مدى مراعاة تلك السياسة لتلك الظاهرة وبالتالي سينبثق عنها توثيق ونشر المعرفة عن طبيعة تبنيات السياسة الاوروبية لاحتواء الهجرة غير الشرعية، وستتضمن هذه الدراسة ايضا توضيح مسائل في غاية الاهمية مثل:

- دراسة وتحليل التطورات المتعاقبة في الاستراتيجية الاوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في ظل تصاعد الخطاب اليميني المتطرف لبعض الدول الاوروبية ووضعها لقوانين تعارض تواجد فئة محددة من المهاجرين دون الفئات الاخرى(الهجرة الانتقائية).
- تحليل وتقييم السياسة الاوروبية في مواجهة الظاهرة في الحقبة المحددة وبيان مدى فعاليتها للحد من الظاهرة ؟ولماذا تعد تهديدا للامن القومي الاوروبي والمغاربي معا وسعي الطرفين للحد من الظاهرة بصور مختلفة؟

اشكالية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان القدرة السياسية الاورو–مغاربيةفي مواجهة ابرز القضايا الدولية وهي الهجرة غير الشرعية، وهو ما يقود إلى طرح الاشكالية الاتية : ما مدى اهمية وقدرة البعد السياسي في مواجهة مسألة الهجرة غير الشرعية ؟ وهل من المنطقي القول بأن المواجهة السياسية يمكن ان تحل محل المواجهة الامنية للحد من تلك الظاهرة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تلك الاشكالية سيتم طرح فرضيات عدة :

– ان نجاح السياسات الأوروبية المختلفة الموجهة للمغرب العربي مرهون بمدى تكافئ العلاقات الثنائية و بناء شراكة حقيقية بين الضفتين.

– إن الهجرة غير الشرعية المتوجهة إلى أوروبا لا تزال في حالة صيرورة مستمرة على الرغم من التشدد في السياسات الاوروبية.

– كلما كانت الهجرة غير الشرعية في توسع أكبر زاد ذلك في تغيير وتعديل السياســـات الداخلية لدول الإتحاد الأوروبي.

• كلما ارتفع معدلات الهجرة وعدد المهاجرين دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى البحـــــث عن اتفاقيات جديدة أو تعديل الاتفاقيات القديمة لا سيما بعد موجة الربيع العربي.

• كلما كانت هناك إجراءات وسياسات فعالة للحد من تفاقم تدفق المهاجرين نحو أوروبـــــا، ساهم ذلك في استقرار الداخل الأوروبي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على تكاملية منهجية فرضتها طبيعة الموضوع، تمثلت أساساً في المنهج التاريخي وذلك عبر تتبع تطور مسار الهجرة في الاتحاد الأوروبي منذ القرن التاسع عشر،وايضا باعتبار الوقائع التاريخية تشكل إطارا تحليليا و

تفسيريا في دراسة العلاقات الدولية، اذ يساعدنا على فهم طبيعة السياسة الأوروبية تجاه الهجرة عبر تتبع تطور هذه السياسة منذ الحرب الباردة إلى غاية آخر السياسات المطبقة في المنطقة لعام 2010، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح لنا بوصف الظاهرة محل الدراسة عبر تتبع مختلف السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية و آلياتها و وسائل تنفيذها، ثم تحليل هذه السياسات و ما جاءت بها من نتائج، و استخلاص آثارها على الدول المغاربية.

مصطلحات الدراسة:

- **اللجوء :** حق قانوني دولي يمنح لشخص ما الحماية من الاضطهاد في بلده الأصلي, هذا الشخص، المعروف باللاجئ، يطلب اللجوء في دولة أخرى آمنة، آملًا في الحصول على مكان آمن للعيش والعمل ، من اسبابه ،الاضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنسية، الرأي السياسي، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، وايضا بسبب الحرب والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، ولاجيء حقوق عدة وفقا للقوانين الدولية، منها الحماية من الإعادة القسرية ،الحق في العمل ،الحق في التعليم، الحق في الرعاية الصحية ، وللجوء انواع :

- **اللجوء الداخلي:** يتم منحه داخل حدود الدولة نفسها، عادةً في مناطق آمنة.

- **اللجوء الخارجي:** يتم منحه في دولة أخرى، وعادة ما يكون في سفارة أو على متن سفينة (مجموعة من المؤلفين،1999، ج9، ص466)(Group of authors,1999,P.9,P.466).

- **الهجرة :** الهجرة او المهاجرة وتعني مغادرة شخص اقليم دولته إلى اقليم دولة اخرى بنية الاقامة الدائمة فيها، ويعني غالبا مغادرة اسرة بكاملها موطنها الاصلي مغادرة نهائية، لهذا تختلف الهجرة عن السفر إلى خارج البلاد للعمل وبنية العودة يوما ما. وتعرف هذه الهجرة بالهجرة الخارجية تمييزا عن الهجرة الداخلية اي في داخل اقليم الوطن. الهجرة حق من حقوق الانسان ضمن حدود التشريعات وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، ووفقا لمبادئ قانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج او دخول الاجانب إلى اقليمها بنية الاقامة الدائمة(عطية الله،1968)(Attia Allah,1968).

الهجرة غير الشرعية : تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الادبيات القانونية، ففي البداية اطلق عليه (الهجرة غير الموثقة) ثم تطور ليصبح الهجرة غير القانونية او غير الشرعية، ثم ارتبط فيما بمصطلح الامن البشري، ثم اخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى بظاهرة الاتجار بالبشر، اذ قد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوما آخر وهو تهريب المهاجرين.

وقد عرفت منظمة الامم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى اخرى عن طريق البر او الجو او البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الاقامة الدائمة او المؤقتة، وتعني ايضا عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

عرفت المفوضية الاوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل افراد من جنسيات مختلفة يدخلون اقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر والبحر والجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة.

المنظمة الدولية للهجرة قد عرفت الهجرة غير النظامية على انها حركات انتقال تجري خارج المعايير التنظيمية للبلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة، فهي من منظور بلدان المقصد الدخول او البقاء او العمل في البلد دو تصاريح او وثائق لازمة بموجب الهجرة ، اما من منظور البلدان المرسلة فالوضع النظامي يظهر مثلا في عبور شخص للحدود الدولية دون جواز سفر او وثائق سفر صالحة او لا يلبي المتطلبات الادارية لمغادرة البلد، ولكن ثمة ميل إلى حصر

مصطلح الهجرة غير القانونية في حالات تهريب اللاجئين او الاتجار بالبشر(**بن عياش،2021**)(**Ben 2021 ,Ayash**).

الاتحاد الاوروبي: منظمة دولية تضم مجموعة من الدول الأوروبية، يتكون حاليا من 27 دولة عضو، لكل منها صوت واحد في اتخاذ القرارات، بدأ الاتحاد الأوروبي كمشروع اقتصادي صغير في خمسينيات القرن الماضي، ثم تطور تدريجياً ليشمل مجالات أوسع. شهد الاتحاد عدة مراحل من التوسع، حيث انضمت إليه العديد من الدول الأوروبية على مر السنين، تأسس بهدف تحقيق التعاون والاندماج بين هذه الدول في شتى المجالات، لاسيما الاقتصادية والسياسية، يهدف الاتحاد إلى خلق سوق مشتركة واسعة، وتوحيد السياسات في مجالات مثل التجارة، الزراعة، البيئة، والعدل والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى تبني سياسة خارجية مشتركة.

- أبرز أهداف الاتحاد الأوروبي:

تعزيز التعاون الاقتصادي: من خلال خلق سوق مشتركة تتيح حركة حرة للبضائع، الخدمات، رؤوس الأموال والأشخاص.

تعزيز التكامل السياسي: من خلال اتخاذ قرارات مشتركة في العديد من المجالات، وتطوير سياسة خارجية وأمنية موحدة.

تحسين مستوى معيشة المواطنين: من خلال دعم النمو الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التماسك الاجتماعي (مجموعة من المؤلفين،1999، ج1، ص118-119)(118-119 . Group of authors,1999, P.1, P.)

يتمتع الاتحاد الأوروبي بمؤسسات منفصلة ومستقلة تعمل على المستوى الفائق الوطني، مثل مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل والمجلس الأوروبي والبنك المركزي. تعمل هذه المؤسسات ضمن نظام فريد من نوعه للحوكمة الفائقة الوطنية: فريد بمعنى أنه لا توجد منظمة دولية أخرى تمتلك سلطات صنع القوانين، والتي يمتلكها الاتحاد الأوروبي؛ فائقة وطنية بمعنى أنها موجودة "فوق" الدول الأعضاء ومنفصلة عنها ؛ الحوكمة بمعنى أنها نظام متعدد المستويات معقد ولا يمكن تحليله بالاعتماد فقط على نقاط مرجعية مألوفة للتحليل السياسي المقارن أو العلاقات الدولية. تتحدى هذه الحوكمة متعددة المستويات مفردات التحليل السياسي التي تأخذ الدولة كنقطة مرجعية (Bommes at el ather,2014).

<u>حدود الدراسة:</u>

_ النطاق المكاني:

تم تحديد مكان الدراسة بمنطقتين جغرافيتين متجاورتين ، الاولى جنوب البحر الابيض المتوسط والتي تشمل الدول المغاربية(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، وموريتانيا)وهذه الدول تعد نقاط انطلاق المهاجرين، المنطقة الثانية هي الجانب الشمالي للمتوسط ويشمل دول الاتحاد الاوروبي وتحديدا المستقبلة لهؤلاء المهاجرين.

_النطاق الزمني:

امتد نطاق الدراسة إلى اقصى حد ممكن بحيث يتيح امكانية رصد ابعاد الظاهرة الدولية على الصعيد السياسي وتحليلها وقد تحددت نقطة البدء حقبة ما بعد الحرب الباردة متواكبة مع طفو عوامل كانت في سبات وهو ما شكل علامة بدء مناسبة لتأثير تلك العوامل على التفاعلات الدولية القائمة على المرتكز السياسي في النظام الدولي مرورا بأحداث الحادي عشر من ايلول وما انتجته ن تغييرات مست حقل العلاقات الدولية وصولا إلى عام 2010عام الانتفاضات والثورات العربية ،وهذا لا يمنعنا من التوغل في احداث سبقت ذلك التاريخ نظرا لقدم الظاهرة.

اولا: المسار التاريخي للهجرة غير الشرعية إلى اوروبا

تعود جذور الهجرة نحو اوروبا إلى حقبة الاستعمار الفرنسي لشمال افريقيا لا سيما الجزائر التي شهدت اكبر موجة للهجرة ما قبل الحرب العالمية الاولى التي عدت مفتاح باب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، اذ شجعت فرنسا استقدام المهاجرين للانضمام للخدمة العسكرية واعادة اعمار ما دمرته الحرب **(حفيظة،2016)(Hafiza,2016)**، ومرة اخرى أدى النقص في العمالة في الحرب العالمية الثانية، إلى تجنيد العمال والجنود المغاربة **Bommes at el ather,2014)**، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت الدول الأوروبية نمواً اقتصادياً متسارعاً، فزاد الطلب على الايدي العاملة ولأن هذا الطلب فاق العرض المحلي، لجأت هذه الدول إلى استيراد العمالة من مستعمراتها السابقة وجذبت ايدي عاملة من الجزائر والمغرب والكونغو والهند، ودول أخرى مثل ألمانيا والنمسا، فقد أطلقت برامج رسمية لجلب "عمال ضيوف" من دول مثل إيطاليا وتركيا واليونان**(Ulceluse at el ather,2021).**

منذ ستينيات القرن الماضي، دخلت معظم البلدان الاوروبية في انتقالات هجرة خاصة بها نتيجة الشيخوخة والنمو الاقتصادي، فبدأ أرباب العمل في جذب العمال بشكل متزايد من تركيا والمغرب والجزائر وتونس**(Haas,2018).**

في منتصف السبعينيات دخل العالم في ازمة اقتصادية خانقة حينها اصبح ينظر إلى الهجرة بأنها معضلة لابد من مواجهتها ،فلجأت الدول الاوربية إلى سياسة غلق الحدود امام كل انواع الهجرة ،وردا على التقصير الاوروبي في حماية المهاجرين الاجانب قامت الدول المصدرة بمراجعة سياستها، اذ اصدرت الجزائر قرارا عام 1973 نص على اعادة النظر للوضع المأساوي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، ورغم انخفاض اعداد المهاجرين في السبعينيات والثمانينيات الا ان هجرة الاسر حالت دون وضع حد مستقر لاعداد المهاجرين، واتبعت الدول الاوروبية بدورها اليات عدة لتمنع تماما الهجرة التي كانت تشكل لها هاجس امني، بسبب عدم الاستقرار السياسي في شمال افريقيا فسعت شعوبها بحثا عن ملجأ مستقر، وجراء الاحداث الدموية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي تخوفت الدول الاوربية من امتداد الازمة الجزائرية نحوها**(رشيد،2012)(Rashid,2012)**، فاعتمد الاتحاد الاوروبي سياسة امنية مقننة عندها اخذت الهجرة تكتسب سمات الهجرة غير الشرعية، وبدأ يطلق على الظاهرة في المغرب العربي مصطلح (الحريك)والذي يعني احراق مستندات الهوية واخذ هذا المصطلح يندرج ضمن الثقافة الشعبية واكتسب مكانة متميزة في تحليل ظاهرة الهجرة، هنا لجأت الدول الاوربية إلى عملية ادماج المهاجرين في المجتمع الاوروبي، الا ان هذه الخطوة كان لها مردود عكسي اتضح في تشجيع الهجرة غير الشرعية بعدما اضحت الطرق الشرعية مستحيلة**(حفيظة،2016)(Hafiza,2016).**

حتى عام 1991، لم يكن المغاربة بحاجة إلى تأشيرة لدخول البلدان الأوروبية الجنوبية مثل إسبانيا وإيطاليا، كان إدخال التأشيرات تحت ضغط "شنغن" لإنشاء سياسات حدودية مشتركة هو بداية هجرة القوارب غير الشرعية، عندما بدأت قوات خفر السواحل الإسبانية في الدوريات بشكل مكثف على طول الساحل الجنوبي الإسباني ومدن سبتة ومليلة في شمال إفريقيا، أدى ذلك إلى تنويع نقاط العبور البحرية وزيادة غير مقصودة في مناطق الاتحاد الأوروبي التي يجب مراقبتها، رداً على تكثيف الدوريات الحدودية في مضيق جبل طارق، بدأ المغاربة والمهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى في عبور البحر من أماكن أكثر شرقًا على الساحل المغربي إلى إسبانيا ومن الساحل التونسي إلى الجزر الإيطالية ومن ليبيا إلى إيطاليا ومالطا ومن الجزائر إلى اسبانيا**(Haas,2018).**

بعد استعراض جذور الهجرة ومسارها نحو أوروبا، يتضح بوضوح تبني الدول الأوروبية لمبدأ المصلحة الواقعية في سياساتها الداخلية والخارجية، فبعد أن استفادت هذه الدول من هجرة الشباب المغاربي لإعادة بناء اقتصاداتها وتأمين دفاعاتها عقب الحربين العالميتين، تراجعت الحاجة إلى العمالة الوافدة وباتت تنظر إلى هذه الهجرة على أنها تهديد أمني مباشر.

لقد شجعت القوانين الأوروبية، ولا سيما في فرنسا وبلجيكا وإسبانيا، على هجرة مواطني مستعمراتها السابقة، ولكن مع تغير الظروف وتوسع الاتحاد الأوروبي، أصبحت الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي تمثل تحدياً كبيراً اذ زادت حدة الأزمة، وشهد البحر الأبيض المتوسط مآسي إنسانية نتيجة محاولات الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: اسباب الهجرة

ترجع اسباب الهجرة غير الشرعية إلى عوامل سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، ففي الجانب السياسي والامني، فقد شهدت نهايات القرن العشرين تصاعداً في الصراعات السياسية الداخلية والحروب الأهلية والدولية، مما دفع أعداداً كبيرة من السكان إلى الفرار من أوطانهم بحثاً عن الأمان والاستقرار إلى دول أكثر ديمقراطية ،وعندما تغلق هذه الدول أبوابها في وجه اللاجئين، فإنهم يضطرون إلى اللجوء إلى طرق غير شرعية(**شريف،2020)(Sherif,2020).**

لقد تعرضت أغلب الدول العربية لاضطرابات سياسية وأمنية متصاعدة، فضلاً عن ضعف المشاركة السياسية وانتشار الصراعات الإقليمية، هذه الأوضاع غير المستقرة، التي غالباً ما ترتبط بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تدفع آلاف الأفراد إلى الفرار من أوطانهم بحثاً عن الأمان، مما يزيد من أعداد المهاجرين واللاجئين المتدفقين نحو أوروبا، وتعد منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية لهذه الحشود، كما أنها مصدر مهم للهجرة بسبب الصراعات الداخلية، مثل الصراع التاريخي بين التيار الإسلامي والأنظمة الحاكمة في دول مثل الجزائر، مما تسبب بموجات هجرة كبيرة نحو القارة الاوروبية(**حفيظة،2016)(Hafiza,2016)** وفي تونس ايضا التي شهدت انتهاكات لحقوق الانسان في ظل نظام(زين العابدين) عبر انشاء جهاز بوليسي للسيطرة على الشعب متجاهلا قوانين الدولة، ادت سياسته تلك إلى اسقاط حكمه في النهاية(**المهداوي،2018)(Al-Mehdawi,2018).**

اقتصاديا، يعد التباين الاقتصادي الشاسع بين الدول المصدرة ودول المقصد المحرك الرئيس لابناء الدول المصدرة للانتقال إلى مكان اخر يمكن ان يحققوا فيه ما يطمحون اليه، اذ ان غياب التوازن الاقتصادي العالمي يترك فجوة عميقة بين الدول بسبب تذبذب وتيرة التنمية بين الدول المرسلة والدولة المستقبلة،وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل ارتفعت دوافع الهجرة **(بن عياش،2021)(Ben 2021 Ayash,).**

ان الدول حديثة الاستقلال مثل المغرب العربي كان اهتمامها الاقتصادي دون المستوى، ففي الجزائر مثلا ادى التحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي مع بداية التسعينيات إلى ظهور تعقيدات امام الهيئات السياسية والاجتماعية ابرزها صعوبة التوفيق بين المكسب الاقتصادي والتضحية الاجتماعية ،ويعود التدني الاقتصادي ايضا إلى عدم تمكن الصناعة الوطنية منافسة البضاعة الاوروبية ذات الجودة العالية والتكلفة الرخيصة**(احمد،2018)(Ahmed,2018).**

اجتماعيا، يمكن النظر إلى ظاهرة الهجرة من منظورين ديموغرافيين متعارضين: الأول يتعلق بالانفجار السكاني الذي يؤدي إلى الضغط على الموارد وارتفاع معدلات البطالة، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص عمل أفضل في الخارج، والثاني يتعلق بالانخفاض السكاني الذي قد يؤدي إلى نقص في القوى العاملة وتحديات في مجالات الإنتاج والخدمات، والوضع في كلتا الحالتين، يؤدي دورا حاسماً في دفع الناس للهجرة، حيث يسعون لتحسين أوضاعهم المعيشية وتأمين مستقبل أفضل لأسرهم**(بن جدو،2022)**(Ben Jeddou, 2022).

تؤثر التناقضات والصراعات الاجتماعية في المجتمعات العربية، لا سيما تلك المتعلقة بالتحديث والتغيير، بشكل كبير على دوافع الهجرة، فالعولمة تسببت ببعض المشكلات النفسية والاجتماعية التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة لتتوغل إلى دول اخرى لتكتسب طابعاً عالميا يهدد مصالح المجتمع ،يأتي في مقدمة تلك التهديدات التطرف والجريمة المنظمة والهجرة والتعصب وغيرها،فالعولمة ادت إلى الصراع بين الهوية

الوطنيـــة والهويـــة العالميـــة لاســـيما بـــين فئـــة الشـــباب الـــذين يفضـــل بعضـــهم الثقافـــات الاجنبية(**لغويل،2019**)(**2019, Laghouil**).

هناك اسباب اخرى للهجرة منها العامل الجغرافي الذي له اثر كبير في زيادة معدلات الهجرة نحو الخارج بسبب البيئة القاسية من حيث ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية، والذي يؤثر سلبا على الحياة العامة وخسائر زراعية فادحة، كونها تسبب في تدمير لممتلكات الفلاحين ومشاريعهم وثروتهم الحيوانية إلى جانب تحدي التصحر وعامل الامطار والسيول فيضطرون للهجرة بحثا عن مأوى اخر تتوفر فيه ظروف جيدة للعمل والاستقرار(**حفيظة،2016**) (**Hafiza,2016**).

ثالثا:انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول الاوربية

تعد الهجرة عنصراً أساسياً في بناء دول مثل الولايات المتحدة وكندا، بينما أوروبا تعاني من تردد كبير في استقبال المهاجرين، على الرغم من الدور المحوري الذي لعبته الهجرة في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، إلا أن المخاوف الثقافية والاجتماعية، والضغوط الاقتصادية، أدت إلى ظهور موجات من معاداة الأجانب وقد تجلى ذلك في تشديد القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء، وزيادة التمييز ضد الأقليات، وانتشار الخطاب العنصري، هذه المواقف السلبية تجاه الهجرة تقوض التنوع الثقافي وتعيق التنمية الاقتصادية في العديد من الدول الأوروبية(**Boswell,2005**).

تؤثر الهجرة تأثيراً عميقاً على الدول المستقبلة، فمن ناحية، ترفع نشاطها الاقتصادي،ومن ناحية أخرى تثير تحديات اجتماعية وسياسية فبينما تساهم في تنويع المجتمعات وتثريها ثقافياً، إلا أنها قد تؤدي إلى توترات وصدامات إن لم تتم إدارة عملية الاندماج بشكل جيد، فبينما تستفيد بعض الدول من تنوعها المتزايد، يعبر البعض الآخر عن مخاوف تتعلق بالهوية الوطنية والمنافسة على فرص العمل(**Conférence internationale du Travail,2004**).

من الاثار السلبية التي تتركها الهجرة هو الهاجس الامني الذي يشكل اخطر تحدي تواجهه الحكومات الاوروبية تبرز مخاوف الدول في وجود اشخاص مجهولي الهوية على اراضيها وقد ينخرط هؤلاء في العمل لحساب جهات خارجية، فضلا عن تسهيل تهريب الاسلحة والمتفجرات لزعزعة امن الدول واستقرارها لاسيما تلك التي تجاور حدود دول تشهد اضرابات امنية مثل الحدود الجزائرية الليبية، مما يدفع بعض الدول إلى القوة المفرطة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين(**عبد القادر،2020**)(**Abdelkader,2020**).

في ظل تصاعد الشعبوية والقومية، وتزايد النزاعات المسلحة والضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة، تثير الهجرة مخاوف تتعلق بالتغيير الديموغرافي، وتكوين مجتمعات موازية، وتهديدات أمنية، لقد أبرزت أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات لندن المخاوف الأوروبية بشأن الهجرة، وخاصة هجرة المسلمين، فاستغلت بعض الجماعات المتطرفة هذه المخاوف لترويج خطاب الكراهية والعنصرية، مما أدى إلى تشديد القوانين وتضييق الخناق على المهاجرين(**الدغاري،2016**)(**Al-Dghari,2016**).

تتجاوز تداعيات الهجرة الإطار الأمني لتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وصحية، فتفرض الهجرة غير الشرعية أعباء اقتصادية كبيرة على الدول المستقبلة فتتطلب توفير الخدمات الأساسية للمهاجرين، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، مبالغ مالية طائلة، ومن جهة أخرى، تؤدي زيادة العرض في سوق العمل إلى انخفاض الأجور وتفاقم البطالة بين السكان الأصليين، علاوة على ذلك، فإن تكاليف مكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك عمليات الترحيل، تشكل عبئًا إضافيًا على الميزانيات العامة(**بن جدو،2022**)(Ben Jeddou, 2022).

صحيا، ففي العديد من الدول الأوروبية، أدت الهجـرة إلـى ظهـور أحيـاء عشـوائية، وتفـاقم مشـاكل البطالـة والفقر، وانتشار الجريمة، كما زادت من الضـغوط علـى الخـدمات الصـحية، خاصـة مـع انتشـار الأمـراض

المعدية بين المهاجرين القادمين من مناطق تعاني من نقص الرعاية الصحية، اذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتركز في أفريقيا، وهي القارة التي يهاجر منها معظم المهاجرين غير الشرعيين ، هذا الأمر يزيد من خطر انتشار المرض في المجتمعات الأوروبية، ويضع عبئًا إضافيًا على أنظمتها الصحية(**الدغاري،2016**)(**Al-Dghari,2016**).

اجتماعيا، تؤدي الهجرة إلى تحولات اجتماعية عميقة في اوروبا، حيث يواجه المهاجرون تحديات كبيرة في الاندماج والتكيف بسبب الاختلافات الثقافية والقيمية، غالبًا ما ينظر إليهم على أنهم "أجانب" أو "غرباء"، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وصدامات ثقافية، يفاقم هذا الوضع غياب الدعم القانوني للمهاجرين، وتصويرهم بشكل سلبي في وسائل الإعلام، واستغلال القضية من قبل الأحزاب السياسية المتطرفة، هذه العوامل تساهم في خلق جو من الخوف وعدم الثقة، وتؤثر سلبًا على العلاقات بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة(بن جدو،2022)(Ben Jeddou, 2022).

رابعا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المنطقة المغاربية

تعد الهجرة وسيلة فعالة لتخفيض الضغط الذي يتعرض له سوق العمل في الدول المصدرة وايضا تعد مدخل مدر للعملة الصعبة عبر التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الاصلية من ناحية، فضلا عن تحفيزها للشراكة مع دول الجوار عن طريق زيادة المبادلات التجارية وتداول الاموال والخدمات والتدفقات المالية والمعلوماتية بين الجانبين، وعلى الرغم من هذه الايجابيات فان الاثار السلبية لها وقع اكبر على الدول المصدرة سواء كان ذلك سياسيا او اقتصاديا، فالعواقب التي تقف وراء تدفق الالاف من الاشخاص بطريقة غير شرعية تؤثر بصورة غير مباشرة على العلاقات السياسية بين دول المصدر ودول المقصد ودول العبور، الامر الذي يشكل عبئا على هذه الدول كونه يمثل خطر على الامن السياسي واستقراره، فضلا عن تسببها بتوتر العلاقات وتبادل الاتهام بشأن ضعف التعامل مع هذه الظاهرة ،فضلا عن ازدواجية التعامل في منح الامتيازات لجالية معينة على حساب جالية اخرى والتي تحدث وفقا لعمق العلاقات السياسية بين الدول المرسلة والدول المصدرة للهجرة (**بن جدو،2022**)(Ben Jeddou, 2022).

من ابرز الاثار السلبية التي تتركها الهجرة غير الشرعية هي ان غالبية المهاجرين من الفئة العمرية (15-45)،اي ان هذه البلاد تفقد ثروة بشرية تعد اساس التنمية لا سيما ممن يحملون شهادات عليا وخبرات علمية هائلة(**الدغاري،2016**)(**Al-Dghari,2016**)، ان استنزاف الطاقة العلمية يعد خسارة كبيرة للدول المصدرة بعدما انفقت مبالغ ضخمة في قطاع التعليم والتكوين والتأهيل، ففقدانها للكفاءات العلمية يحرمها من بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وتحقيق التنمية للبلاد(**بن جدو،2022**)(Ben Jeddou, 2022).

رابعا: التعامل السياسي الاورومغاربي تجاه الهجرة

يعد الحوار السياسي الركيزة الأساسية لأي مسعى جاد لحل الأزمات المعقدة والتي تتطلب معالجة سياسية جذرية شاملة ، وفي سياق منطقة البحر المتوسط التي تعصف بها تحديات حساسة، لا سيما الأزمات الأمنية والهجرة غير الشرعية، فإن اللجوء إلى هذا الخيار يمثل رهاناً استراتيجياً على تحقيق الاستقرار الدائم، فبعد أن تبين للدول الأوروبية والمغاربية أن الحلول الأمنية والاقتصادية وحدها غير كافية لتقليص كثافة وحجم الهجرات غير الشرعية، بات الحوار السياسي هو السبيل الأمثل للوصول إلى اتفاق مشترك واي تقاعس في هذا الشأن سيؤدي إلى تفاقم المشكلة ويعرض امن واستقرار المنطقة للخطر.

-مبادرة مجموعة المتوسط الغربي 5+5:

ان انتقال الأشخاص داخل الاتحاد الاوروبي قد تم حسمه في معاهدة شينغن الموقعة في 14حزيران1985 في شنغن بلكسمبورغ من طرف كل من (ألمانيا، بلجيكا، هولندا، فرنسا، لكسمبورغ) تلك الاتفاقية متعلقة بالنزع التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة تقضي بأن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية و الأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى ب(نظام شنغن المعلوماتي) أي مراقبة الحدود الداخلية لها بالتنسيق الجيد بين أجهزة الشرطة و البحث العابر للحدود عن الأشخاص لهذا فإن التنسيق بين الدول الأوروبية أصبح أمر مفروغ منه، و بقي التحدي القائم متعلق بالحدود الخارجية و التعاون مع الدول الجارة في المتوسط(**مسعود،2014**)(**Masoud,2014**).

شهدت السياسة الأوروبية تحولات جذرية في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة احداث طرأت على الساحة الدولية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحيد ألمانيا، ادت إلى نقل اهتمام أوروبا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، اذ برزت تهديدات جديدة استدعت القيام بتحركات امنية مختلفة، يأتي في مقدمتها تنامي الهجرة غير الشرعية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط إلى الدول الاوروبية في شمال المتوسط،وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في السياسة المتوسطية التقليدية، مما دفع الدول الأوروبية إلى تبني سياسات أكثر شمولية وجرأة، مثل منتدى(5+5)، والتي تهدف إلى بناء أمن شامل ومستدام في المنطقة.

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط إلى عام 1983عبر مقترح طرحه آنذاك الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) اثناء زيارته للملكة المغربية تضمنت مبادرته انشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا فرنسا، إسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو– عربي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي– الإسرائيلي(**جعفر،2016**) (**Jaafar, 2016**).

اعيد احياء هذه المبادرة بتأسيس منتدى حوار**5+5** في العاشر من تشرين الاول 1990 بروما، ليجمع بين تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، والبرتغال)، وخمس من المغرب العربي(تونس ،المغرب ،الجزائر ،ليبيا، موريتانيا)، صدر عنه اعلان روما التأسيسي، هدفت هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وحل القضايا المشتركة، لا سيما الهجرة ،و في اجتماع المجموعة الوزاري الذي عقد في الجزائر عام 1991 شهد هذا اللقاء انضمام مالطا ليصبح المجموع 5+5، تم التأكيد على المبادئ التي تقوم عليها المبادرة و هي التقيد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة، عدم اللجوء إلى القوة، الحل السلمي للخلافات واحترام السيادة والوحدة الجغرافية للدول المعنية و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد تمخض عن هذا الاجتماع ثماني فرق عمل وزارية إلى حين ضبط برامج التعاون بين دول غرب المتوسط (**بن عنتر،2005**)(**Ben Antar,2005**).

تعرض حوار5+5لجمود سياسي استمر عشر سنوات اثر ازمات عدة طغت على الساحة المغاربية ابرزها الخلاف بين الجزائر و المغرب عام 1994 وقضية لوكيربي باتهام ليبيا بإسقاط الطائرة الأمريكية وتداعياتها، الخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة ومليلة، هذه الظروف مجتمعة أدت لتعطل مسار حوار غرب المتوسط، والذي بعث من جديد عند اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في كانون الاول 2001 بلشبونة، وذلك لعدة اسباب منها تراجع مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، توقف (عملية السلام) في الشرق الاوسط، إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغاربية (مبادرة آيزنستات)،تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 تفاقم الهجرة غير الشرعية(**جعفر،2016**)(**Jaafar, 2016**).

كان من جملة الاهداف التي سعت دول المنتدى إلى تحقيقها، دعم الديمقراطية و الحريات الأساسية و الاقتصادية، تحسين علاقات الصداقة و حسن الجوار، تحسين ظروف الاستقرار الجهوي بين دول المتوسط، النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التضامن لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط، التعاون في مختلف المجالات، خصوصا مسألة الهجرة والأمن والتجارة غير الشرعية.

يمكن عد حوار 5+5 ناجحا بحكم استمراره وتجدد اللقاءات الدورية بين ممثلي الدول الاعضاء وهذا نظرا لأن الحيز الجغرافي محصور على دول غرب المتوسط مما يسهل تفعيل الحوار وتحقيق الأهداف المرجوة **(لكوشة و خيدر،2022)(Lakoucha and Khaider,2022).**

وقد عقدت عدة اجتماعات لاعضاء المنتدى وصدرت إعلانات مهمة عن مسألة الهجرة، أبرزها إعلان تونس للحوار عام 2002 في قضية الهجرة، اذ اتخذت الدول المجتمعة بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تلخصت في:

– تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من اجل احتواء الهجرة غير الشرعية.

– اضفاء فعالية اكبر على التعاون لا سيما دعم البلدان المرسلة وبلدان العبور والاستقبال عبر اعتماد مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال، وتطوير آلية مواجهة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه الجرائم، وتدعيم التعاون التقني والفني في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين وتجهيز وسائل المراقبة لحدود دول الضفة الغربية للبحر المتوسط(أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا، أوكرانيا) ويتم العمل وفقا لمجموعة من البرامج المتمثلة في:

– برامج إقليمية متعلقة بمنطقة شرق أوروبا والضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

– برامج متخصصة متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والهجرة واللجوء ومكافحة الفقر،وذلك نظرا لان هذه القضايا هي ابرز مسببات الهجرة غير الشرعية.

– برامج تعاون عابرة للحدود للتحكم في تدفق المهاجرين، من أهدافها إقامة شراكات اقتصادية لتقليص نسبة الفقر وتحقيق تنمية حقيقية في دول الجنوب المتوسط لتقليص نسبة المهاجرين غير الشرعيين.

عقدت المجموعة ذاتها لقاءها في وهران الجزائربة في تشرين الثاني 2004 على مستوى وزراء الخارجية، وقد اختلفت وجهات النظر في هذا اللقاء حول كيفية تسوية القضية، اذ اراد الطرف الاوروبي التخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على اراضيه عبر اقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المطرودين او اولئك المقبوض عليهم قبل الوصول اليها لاعادتهم إلى اوطانهم، الامر الذي رفضته الاطراف المغاربية لا سيما الجزائر التي طالبت بدعم لوجيستكي اوروبي لحماية حدودها من المهاجرين القادمين من القارة الافريقية نحو الدول الاوروبية**(بخوش،2014)(Bukhush,2014).**

اثناء اجتماع وزراء الدفاع لمجموعة 5+5 في باريس في كانون الاول 2004 تم الاتفاق على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية وهو ما تم في المنتدى البرلماني الثاني الاورو–متوسطي الذي عقد في ايار2005 وابدت الدول المغاربية المشاركة استعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعدد الاطراف بهدف تطوير الامن المشترك.

كان من ايجابيات تلك التحركات هو ما اكدته وزارة الداخلية الاسبانية عام 2009 حول تناقص حدة تدفق موجات المهاجرين، ،فعدد المهاجرين الذين وصلوا إلى جزر الكناري الاسبانية كان الاقل منذ عشر سنوات ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الاجراءات الامنية المتخذة وتسارع عمليات تسفير المهاجرين إلى بلدانهم إلى جانب السياسة المغاربية

المتشددة، الا ان الوضع ازداد سوءا على اثر حدوث انتفاضات لا سيما في تونس وليبيا،اذ دفعت احداث العنف الالاف من المواطنين للهجرة بطريقة غير شرعية(**بن غربي،2018**)(**Ben Gharbi,2018**)، في غضون أشهر من الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر، أجرى الاتحاد الأوروبي مراجعة طموحة لسياساته تجاه دول الجوار، اذ تعهد بتبني نهج جديد تجاه جيرانه العرب المتوسطيين، وكان محور هذا النهج هو دعم الاتحاد لعمليات التحول السياسية بعد مرور عام على الانتفاضات العربية(**Behrm,2012**).

رغم أن مبادرة حوار 5+5 قد ساهمت في بناء جسور الثقة بين دول شمال وجنوب المتوسط، إلا أنها عانت من عدة تحديات، فمن جهة، لم تتمكن المبادرة من معالجة التوترات القائمة بين الدول المغاربية، مما أضعف قدرتها على تحقيق التعاون الإقليمي، ومن جهة أخرى، ركزت المبادرة بشكل كبير على العلاقات الثنائية، مما حدّ من قدرتها على بناء هياكل تعاون قوية متعددة الأطراف فضلا عن ذلك، عانت المبادرة من ضعف المشاركة المالية الأوروبية، مما أثر على تنفيذ مشاريعها(**جعفر،2016**)(**Jaafar, 2016**).

ندوة برشلونة 1995:

تزامن إعلان برشلونة عام 1995 مع تحولات جذرية على الساحة الدولية أثرت بشكل كبير على المنطقة المتوسطية لا سيما ما يتعلق بمكانتها الاستراتيجية على الساحة العالمية، فقد شهد العالم وقتذاك ميلاد منظمة التجارة العالمية، مما أطلق شرارة عالمية جديدة للتجارة والاستثمار، كما أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تحول الصراع من حرب باردة إلى صراع اقتصادي حيث سعت كل من أوروبا وأمريكا وآسيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة(**لعجال،2007**)(**Lajjal,2007**)،وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى أسهم في تعقيد المشهد الدولي، فقد اولت الولايات المتحدة لاسيما القارة الافريقية جانبا كبيرا من الاهمية لموقع القارة المتميز وثروات هائلة،فسعت إلى ايجاد موطء قدم لها في المنطقة في ظل المنافسة الدولية لاسيما من طرف بريطانيا وفرنسا والصين واليابان(**عبيد،2018**)(**Obaid,2018**).

تلك الظروف ادت إلى اعلان مؤتمر برشلونة في 27-28 تشرين الثاني 1995 والذي يعد محاولة اوروبية بغية ارساء التعاون المشترك مع الدول الاخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط وفق اطر مختلفة، السياسية منها والاقتصادية والامنية والاجتماعية، شاركت في هذا المؤتمر 27 دولة متوسطية من بينها 8 اقطار عربية(تونس، المغرب، الجزائر، فلسطين، الاردن، مصر، لبنان وسوريا) و دول غير عربية (تركيا، قبرص، مالطا و(الكيان الاسرائيلي))،و15 دولة تشكل الاتحاد الاوروبي، ولم تتم دعوة ليبيا لحضور المؤتمر بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها انذاك،أما موريتانيا فاستدعيت كعضو مراقب باعتبارها عضو في الاتحاد المغاربي تمخض عن المؤتمر اصدار وثيقة عرفت بـ(وثيقة برشلونة) اساسها التعاون بين دول البحر المتوسط وانشاء فضاء اورو متوسطي متعدد الابعاد(**بخوش،2006**)(**Bukhush,2006**).

وقد ركزت وثيقة برشلونة على اهداف عدة :

- إنشاء منطقة سلام واستقرار: مبنية على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.
- بناء منطقة ازدهار مشترك، عبر انشاء منطقة تجارة حرة تدريجية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من دول المتوسط، وبين الشركاء المتوسطيين أنفسهم، مع توفير دعم مالي كبير من المجتمع الأوروبي لتسهيل التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية(**László ,2001**) .

لتحقيق تلك المبادىء تعهدت الدول المشاركة على ما يلي:

- الالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة،والاعلان العالمي لحقوق الانسان وبنود القوانين الدولية.

-العمل على تطوير القوانين والاليات الديمقراطية داخل النظام السياسي،والاعتراف بحق الشعوب في اختيار طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والقضائي.

-احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية بما فيها حرية الرأي والفكر والدين والتجمعات السلمية.

- التأكيد على تبادل المعلومات بين الدول حول مسائل تتعلق بحقوق الانسان والحريات الاساسية.

-تسوية خلافات الشركاء سلميا والابتعاد عن لغة التهديد.

-وضع الية للتعاون والتنسيق لتعزيز الحوار السياسي.

-تعزيز الامن الاقليمي ومنع استعمال الاسلحة النووية والمساهمة بعدم انتشارها(**لكوشةوخيدر،2022) (Lakoucha and Khaider,2022).**

ولتطبيق ذلك، وضع المؤتمر الوزاري الاوروبي المنعقد في 16-17 تشرين الثاني1999 ارشادات اولية عدت ركيزة اساسية لصياغة ميثاق السلم والامن في الحوض المتوسط لعلاج اي توترات وازمات في مراحلها الاولى، فقد ادركت أوروبا أن أمنها وازدهارها مرتبطان بشكل وثيق بأمن واستقرار المنطقة العربية المتوسطية، لا سيما منطقة المغرب العربي فقد اعتبرت هذه المنطقة مصدراً للتحديات الأمنية كالتطرف والإرهاب والهجرة غير الشرعية، مما دفعها إلى إدراك أن العزلة ليست حلاً بل إن التعاون والشراكة هما السبيل الانجع لبناء مستقبل آمن للجميع(**لعجال،2007)(Lajjal,2007).**

ان القضايا المعقدة المرتبطة بأمن البحر المتوسط تطلبت شراكة واعية لعملية البناء الامني للمنظومة الاوروبية المتوسطية،وهذا ما تضمنته وثيقة برشلونة التي منحت الاولوية للتعاون السياسي لفرض الامن والاستقرار، فالهجرة غير الشرعية، تحديداً، تشكل تحدياً أمنياً واقتصادياً كبيراً للاتحاد الأوروبي، مما دفع إلى وضعها في صلب اهتمامات عملية برشلونة، ويعود ذلك إلى المخاوف الأوروبية من تداعيات الهجرة على سوق العمل، لا سيما مع تنافس المهاجرين على فرص العمل بقبولهم أجور أقل، لذا، ركزت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي على تعزيز الحوار والتعاون حول قضايا الهجرة واللجوء، إيماناً بأنها تمثل تحدياً مشتركاً يستدعي تضافر الجهود، وتكتسب هذه القضايا أهمية متزايدة بالنظر إلى تحول دول شمال إفريقيا إلى دول عبور للمهاجرين، فضلاً عن المصالح الأوروبية في تعزيز العلاقات مع دول المصدر للهجرة(**عبد الباقي،2016)(Abdul Baqi,2016).**

بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر برشلونة اضيف التعاون في مجال الهجرة عام 2005 ،ويبدو ذلك قد ارتبط بشكل ما بهجمات 11 سبتمبر2001 وعززت المخاوف تفجيرات لندن واحداث مدريد وانتفاضات الضواحي الفرنسية عام 2005، مما اثار قضية الهجرة إلى صدارة الأجندة السياسية الأوروبية، كشفت هذه الأحداث عن تراكمات عميقة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالهجرة، مثل الفقر، والبطالة، والتهميش، والتطرف(**الدغاري،2016)(Al-Dghari,2016)**، كما سلطت الضوء على المخاوف الأمنية المتزايدة المرتبطة بالإرهاب والعنف والهوية الثقافية ما أدى إلى تزايد المشاعر المعادية للأجانب وتشنج المواقف السياسية تجاه الهجرة، لاسيما في أوساط التيارات اليمينية التي رأت في المهاجرين، وخاصة المسلمين، تهديداً وجودياً لأوروبا وقد انعكس هذا التوجه في تشديد القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء، وتحميل المهاجرين مسؤولية العديد من الازمات لتي تعاني منها المجتمعات الأوروبية، وطرف اخر ايد وجود المهاجرين للاهمية الديموغرافية والاقتصادية التي يمثلونها ويؤكد بان العنصرية والتمييز الثقافي ضدهم يؤدي إلى تطرف بعضهم وقد أدت هذه التطورات إلى إعادة النظر في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة، وتسليط الضوء على أهمية الشراكة الأورو-متوسطية في معالجتها(**عياد،2008)(2008) Ayyad,.**

ختاما لهذا المحور يمكن القول إن نتائج حوار برشلونة كانت متباينة، فقد حقق الحوار بعض النجاحات، لكنه لم يحقق جميع الأهداف، فلم تتطرق وثيقة برشلونة بشكل مباشر إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل ربطتها بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فتحول التعامل مع هذه الظاهرة إلى منظور أمني بحت، حيث تم التركيز على المخاطر التي تشكلها على الأمن القومي الأوروبي، مثل التطرف والإرهاب وقد تم تبرير هذا التحول بدعوى أن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة(**عثمان،2005**)(**Othman,2005**)، وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت الدول المشاركة من إطلاق حوار دائم وتأسيسه، وقد نجح هذا الحوار في جمع ممثلي الدول التي اختلفت آراؤها السياسية، بل وحتى المتعارضة في العديد من القضايا حول طاولة واحدة، مما حافظ على إمكانية حل الأزمات بالطرق السلمية وذلك عبر سياسة الجوار الاوروبي(**László ,2001**).

لقد أثبتت التجارب أن التكتلات الإقليمية، ومنها مسار برشلونة، لم تحقق نتائج كبيرة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، منها: ضعف الإرادة السياسية للدول الأوروبية، وتنافسها مع قوى عالمية أخرى، وتشتت الرؤى بين دول المتوسط، وغياب استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

وفقا لتلك المعطيات اتسم التعامل الاوروبي مع مسألة الهجرة غير الشرعية بالامني وعلى الرغم من ذلك فان الدول الاوربية لجأت إلى الحلول السياسية والتي تجلت عبر مؤتمرات ومعاهدات عديدة عقدت بين الدول الاوروبية فيما بينها وايضا مع الشركاء الاقليميين ضمن اطار سياسة الجوار الاوروبي.

-سياسة الجوار الاوروبي :

انبثقت سياسة الجوار الاوروبي عن المؤسسات الاوروبية التي انتجها المشروع الاوروبي للسياسة الخارجية المشتركة، يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الاوروبية في اذار 2003 الوثيقة الرسمية المعروفة بـــ(اوروبا الموسعة والجوار: اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب) (**حفيظة،2016**)(**Hafiza,2016**).

استعداداً لقمة الاتحاد الاوروبي في اشبيلية، أعد وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد المجتمعون في سانتياغو دي كومبوستيلا في شباط 2002خطة شاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تضمنت تشديد إجراءات مراقبة الحدود وتحسين أمن التأشيرات ووثائق السفر وتحسين تبادل المعلومات وصياغة معايير مشتركة لإعادة المهاجرين غير الشرعيين وإجراءات ضد أصحاب العمل الذين يوظفون بشكل غير قانوني، وقاعدة بيانات للفيز مع فحص وثائق السفر، ومراقبة السواحل بالرادار والأقمار الصناعية، وتعزيز التعاون مع بلدان المنشأ، وتوحيد التشريعات ضد منظمي شبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر(**Marie,2002**).

اثناء عقد القمة في أشبيلية في حزيران2002 اقترحت إسبانيا مشروعًا أوروبيًا يقضي بمعاقبة الدول التي ترسل مهاجرين وترفض استعادتهم، وتم الاتفاق على توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع دول أخرى لإدارة الهجرة المشتركة وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، وقدمت الدول المشاركة تعهدات بتقديم مساعدات مالية وتقنية للدول التي تواجه تدفقات هجرة كبيرة، وقد وصفت منظمة العفو الدولية هذه القمة بأنها تمثل (حرباً شاملة ضد الهجرة) (**الدغاري،2016**) (**Al-Dghari,2016**).

وفي محاولة اوروبية للتأثير في السياسة الداخلية للدول المغاربية تعرضت الاخيرة لضغوط شديدة من الدول الأوروبية لتشديد إجراءاتها الحدودية وقد تجسد ذلك في مطالبات صريحة من دول مثل إسبانيا وإيطاليا في قمة إشبيلية، حيث ربطت التعاون المستقبلي مع الدول المغاربية بمدى التزامها بوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا(**Boswell,2005**).

بعد تلك القمة اتخذ الاتحاد الأوروبي نهجاً جديداً تجاه الهجرة ركز على معالجة أسبابها عبر التعاون الاقتصادي والتنمية مع الدول التي يتدفق منها المهاجرون، كما أولت السياسة الأوروبية أهمية كبيرة لمسألة

إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، وقد تم الاتفاق على ضرورة أن تتضمن جميع الاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى بنداً يتعلق بإعادة القبول الإلزامي للمهاجرين، فضلا عن ذلك، سعى الاتحاد الأوروبي إلى دمج قضايا الهجرة في علاقاته مع الدول الأخرى، وتم تطوير استراتيجيات إقليمية لمعالجة هذه القضية، مع التركيز على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما اهتم الاتحاد الأوروبي بتوجيه الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية نحو مشاريع التنمية، كما سعى إلى تعزيز اندماج المهاجرين المقيمين قانونيا في المجتمعات الأوروبية **(Bommes at el ,2014)**.

من أجل تفعيل سياسة الجوار اذ يكمن الهدف الرئيس، حسب المفوضية الأوروبية اشراك البلدان المجاورة في مسعى الإتحاد لدعم الاستقرار واستتباب الأمن وتحقيق الرفاهية لكل البلدان المعنية بهذه السياسة، وذلك بهدف منع ظهور حدود جديدة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه بعد توسع الاتحاد عام 2004، ومنح هؤلاء الفرصة للمشاركة في مختلف النشاطات الأوروبية عبر تعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي**(صابري،2015)(Sabry,2015)**.

وقد اشتملت تلك الشراكة على محور الشراكة والأمن ويشتمل على الشؤون الداخلية والعدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية وملف الهجرة، وبما أن الاخيرة تعد ظاهرة عابرة للحدود والأقاليم فقد أصبحت رهانا مشتركا بالنسبة لدول شمال وجنوب البحر المتوسط، حيث تم عقد أول اجتماع اورومتوسطي عن الهجرة في نوفمبر 2007 في البرتغال ركز المجتمعين على الحد من الهجرة عبر تحسين سوق العمل ودعم الدول المصدرة للهجرة، وتمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة غير الشرعية وتعزيز أفضل المعايير للعودة الطوعية للمهاجرين**(مسعود،2014)(Masoud,2014)**.

اشارت اللجنة الاوروبية إلى ضرورة ان يدعم الاتحاد الجهود المبذولة من طرف الدول المجاورة له لمكافحة الهجرة غير الشرعية ووضع الية فعالة في حال عودة عبور المهاجرين غير الشرعيين واشارت الخطة المعدة لعام 2004 إلى ضرورة منح الاولوية للتعاون**(صابري،2015)(Sabry,2015)**، وتعد المغرب من بين دول سياسة الجوار الاوروبية اول شريك للاتحاد الاوروبي الذي سعى نحو الحصول على وضع متقدم منذ عقد اتفاق مجلس الشراكة في 13 تشرين الاول 2008،بالمقابل تأمل تونس هي الاخرى من استفادة مماثلة لا سيما اقتصاديا، واثناء انعقاد مجلس الشراكة في 11 ايار 2010 اتفق الاتحاد الاوروبي وتونس على تعزيز علاقاتهما على الرغم من تأكيد اللجنة على ان اعادة التقييم الرسمي للعلاقات مع الدول الشريكة مرتبطة بمدى طموح البلدان المعنية بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وسيادة القانون، اذ اشترطت اللجنة ضرورة توفر هذه القيم لاقامة علاقة فعالة مع الاتحاد الاوروبي، وعليه حثت اللجنة الحكومة التونسية على تكثيف الجهود لاجراء اصلاحات تتعلق بالتعددية والمشاركة الديمقراطية واستقلال القضاء وحرية التعبير وتأسيس الجمعيات وحماية منظمات حقوق الانسان**(بلنس واخرون،2010)(Blanch at el ather,2010)**.

تشترط سياسة الجوار الأوروبية على الدول المستفيدة من هذه السياسة ان تكون قادرة على التكيف مع التشريعات الأوروبية والانضمام للقيم المشتركة(الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلطة القانون، الحكم الرشيد، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة)، وبرامج العمل القائمة بين كل دولة معنية مع الاتحاد الأوروبي لمدة 5سنوات 2004– 2009هي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية.

وبالنسبة للدول المغاربية فقد استفادت في المدة 2004– 2006من 135مليون يورو، وضمت المغرب وتونس منذ عام2005 أما الجزائر فقد رفضت في البداية الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية بسبب عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة و التنافسية للدخول في السوق الأوروبية، وعدم التوافق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في قضية الهجرة غير الشرعية، وبعد مفاوضات مع الاتحاد تم استئناف التعاون الجزائري الأوروبي منذ 2011بعد أن شاركت الجزائر في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي المجددة لتستفيد أكثر من الشراكة(**لكوشةوخيدر،2022) (Lakoucha and Khaider,2022).**

سمحت سياسة الجوار الاوروبي تزويد شركائها من دول المتوسط بالخبرة وكيفية ادارة وتسيير ملف الهجرة غير الشرعية ضمن اطار برنامج الحماية الاقليمي الذي يحاول تيسير الحركة بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط، اي ان مفاوضاته بشأن الهجرة تميزت بمزيج من الحواجز المادية وتحسين المهارات الناعمة، حققت سياسة الجوار الأوروبي نجاحاً ملحوظًا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت من حشد الدول المغاربية، رغم اختلافاتها، لتبني تشريعات تجرم الهجرة غير الشرعية يعكس هذا الإنجاز الأولوية التي توليها السياسة الخارجية الأوروبية لمكافحة هذه الظاهرة وقد سعت هذه السياسة إلى نقل مسؤولية إدارة الهجرة إلى الدول المصدرة، مما أدى إلى تشديد الإجراءات القانونية ضد المهاجرين غير الشرعيين في هذه الدول(**عمار،2015)(Amar,2015).**

تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى تحويل الدول المجاورة إلى حزام أمني يحمي الاتحاد الأوروبي من التهديدات المختلفة، وتقوم هذه السياسة على فكرة أن الدول المجاورة يجب أن تؤدي دوراً أساسياً في منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهذا النهج يركز على الجانب الأمني، ويتجاهل الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، مما يضع عبئًا كبيراً على الدول المجاورة، وعليه، فإن هذه السياسة تزيد من التوترات بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة، وتؤدي إلى تفاقم المشاكل بدلاً من حلها(**بوعمامة، 2010)(Bouamama,2010) .**

شهدت كل من المغرب وتونس تعاوناً وثيقًا مع الاتحاد الأوروبي عبر خطط مشتركة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسة الجوار، ركزت هذه الخطط على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في مجالات اللجوء ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإدارة الحدود وإعادة المهاجرين ومنح التأشيرات، وشملت آليات متنوعة لتبادل المعلومات وتقديم الدعم الفني والمالي والعسكري،ومع ذلك، فإن تلك الخطط افتقرت إلى إجراءات ملموسة لضمان احترام حقوق المهاجرين، اذ أشارت تقارير المفوضية الأوروبية في ايار 2010 إلى غياب التقدم في اعتماد مشروع وطني للاعتراف بوضع المهاجرين، وركزت بشكل أكبر على مراقبة الحدود وإبرام اتفاقات إعادة القبول، وعلى الرغم من إعطاء الأولوية لمسائل الهجرة في العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، إلا أن تعميق التعاون لا يزال مرتبطًا بإنهاء المفاوضات بشأن اتفاق إعادة القبول(**بلنس واخرون،2010) (Blanch at el ather,2010).**

تشير تلك المعطيات ان سياسة الجوار الأوروبية مع دول البحر المتوسط تعد أداة أساسية لبناء شراكة متينة بين ضفتي المتوسط، اذ تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات عدة، استناداً إلى قيم مشتركة تشكل حجر الأساس لهذه السياسة التي تعد مشروعاً تحويلياً يسعى لنقل تجربة الاتحاد الأوروبي إلى جيرانه في جنوب المتوسط، وتوفير الدعم المالي اللازم لتنمية اقتصادات الدول المرسلة للهجرة، وذلك لخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، وتشجيع التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحل النزاعات مما يساهم في تثبيت السكان في أوطانهم وتخفيف تدفق الهجرة وقد تم تخصيص ميزانيات ضخمة لبرامج التعاون الثنائي، والتي تهدف إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز الحكم الرشيد في المنطقة المغاربية(**الصالح،2017)((Al-Saleh,2017).**

انتهجت سياسة الجوار الاوروبي المسعى ذاته الذي سار عليه الاتحاد الاوروبي عبر برامج مسار برشلونة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، اذ عمل على تعزيز الحوار السياسي والامني والاجتماعي، فقد اصدر المجلس الاوروبي في 11 كانون الثاني 2005 ما سمي بالورقة الخضراء تضمنت خطوط عامة للسياسة الاوروبية حيال الهجرة، اتسمت مقترحات الورقة بالتلكؤ، على الرغم التقرير من تسويقها لصالح "قواعد ومعايير مشتركة شفافة وأكثر تواؤماً لقبول العمال المهاجرين، ولكنها شددت على أن القرارات المتعلقة بالدخول تظل امتيازاً وطنياً، وستظل على هذا النحو(**Boswell,2005**).

ومن أجل تطوير التعاون المتعدد الأطراف عقدت اجتماعات مشتركة كانت الدول الإفريقية طرفا فيها و هي:

الاجتماعات الأوروبية الأفريقية التي عقدت بالرباط في 13جويلية 2006،وبطلب من(60)دولة افريقية وأوروبية لمساندة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمكافحة قضية الهجرة غير الشرعية، فغالبا ما يندمج اللاجئون مع المهاجرون غير الشرعيين وهذا ما سبب قلقا كبيرة للمفوضية نفسها، وبذلك فقد اصدر 57 وزيرا من بينهم 30وزيرا أوروبيا و 27وزيرا إفريقيا في العاصمة المغربية الرباط بيانا اتفقوا فيه على التعاون وحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا مع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة(**عبد المالك،2014**)(**Abdelmalek,2014**).

أطلق الاتحاد الأوروبي، تحت الرئاسة الفرنسية عام 2008، مبادرة "**الاتحاد من أجل المتوسط**" بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وحقوق الإنسان والديمقراطية، ورغم الأهداف النبيلة، واجه الاتحاد تحديات كبيرة فلم تترجم الأهداف المعلنة إلى برامج ملموسة لحماية حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني، كما لاحظت الشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان إضافة إلى ذلك، لم تُعط مسألة الهجرة الأولوية الكافية، وقد أظهر الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2009 هشاشة الاتحاد، حيث تأجل اجتماع وزراء الخارجية، كما أن التهميش المتزايد للمؤسسات الأوروبية وتأجيل القمم يزيد من صعوبة تحقيق أهداف الاتحاد(**بلنس واخرون،2010**)(**Blanch at el ather,2010**).

وقد شهد عام 2008 ايضا ميلاد **ميثاق أوروبي جديد للهجرة واللجوء** عقب انعقاد مؤتمر القمة الاوروبي في بروكسل، سعى هذا الميثاق إلى وضع إطار قانوني موحد لسياسات الهجرة في الدول الأعضاء، وذلك عبر مجموعة من المبادئ التوجيهية والقواعد غير الإلزامية وركز الميثاق بشكل خاص على تنظيم الهجرة القانونية ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشديد الرقابة على الحدود، وتبسيط إجراءات اللجوء كما حث الدول الأعضاء على التعاون مع الدول المجاورة لتطوير سياسات هجرة مشتركة، يعكس ميثاق الهجرة الأوروبي توجهاً براغماتياً يسعى إلى تحقيق مصلحة الاتحاد الأوروبي(**نوادري،2016**)، عبر تنظيم الهجرة وتحديد من يستفيد منها عن طريق آليات مثل البطاقة الزرقاء وهي تصريح عمل وإقامة يسمح لمواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالعمل والعيش في دولة عضو بالاتحاد الأوروبي، بشرط أن يكون لديهم شهادة جامعية أو مؤهل مكافئ وعرض عمل يلبي الحد الأدنى من الاجور(**European Parlament,2024**)، يسعى الميثاق إلى استقطاب العمالة الماهرة، وفي الوقت نفسه، يهدف إلى منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم فإن الميثاق يمثل محاولة لتوازن بين الحاجة إلى العمالة الأجنبية والحاجة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي(**نوادري،2016**)(**Nowadri,2016**).

عدت **القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة** التي عقدت في 29–30 نوفمبر 2010 أبرز الاجتماعات التي جمعت بين البلدان الإفريقية والأوروبية المعنية بالهجرة غير الشرعية، فكانت بمثابة الدافع المشترك للتعاون بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي و اتفق الطرفان فيها على الانتقال من علاقة المنح إلى الشراكة و التصدي للتحديات الجديدة على المستوى

العالم، و اعتبرت قضية الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات التي حظيت بالاهتمام في القمة، فقد سعت الأطراف المجتمعة على وضع برامج لحلول تنموية تساهم في الحد من الظاهرة، اصدرت القمة وثيقتين هما: إعلان طرابلس و خطة العمل الثانية للمدة2011 –2013(**عبد المالك،2014)(Abdelmalek,2014).**

ان ما جاء من توصيات في تلك المؤتمرات لم تأتي ثمارها في ضوء التعامل الاوروبي المتبع عبر استعمال العصا الامنية الغليظة عن طريق اقامة مراكز اعتقال والترحيل القسري وتشديد مراقبة الحدود والتعبئة المتزايدة لقوات الشرطة المساندة وقوات الامن العسكرية، اي عسكرة الحدود لمكافحة الهجرة غير الشرعية(**الدغاري،2016)(Al-2016) .Dghari,**

تروج سياسة الجوار الأوروبي لمفهوم تقاسم المسؤوليات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة، ومع ذلك، فإن هذا المفهوم يخفي حقيقة أن الاتحاد الأوروبي هو الطرف المسيطر فمصطلح "الجوار الأوروبي" يشير إلى أن الاتحاد هو المركز الذي تدور حوله هذه السياسة، وأن الدول المجاورة تلعب دوراً ثانوياً، علاوة على ذلك، فإن مفهوم "الشراكة" الذي يتم الترويج له في إطار هذه السياسة لا يعكس الواقع، حيث يتم تحديد المصالح والأولويات بشكل أساسي من قبل الاتحاد الأوروبي(**بوعمامة،2010)(Bouamama,2010).**

تواجه سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة بسبب التباين في سياسات الدول الأعضاء ومفهوم الأمن الوطني لكل دولة، أن الدول الأعضاء غالباً ما تعطي الأولوية لمصالحها الوطنية، وقد أدى هذا إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق على سياسة هجرة مشتركة، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل اللجوء وإعادة القبول(Ceccorulli,2009).

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول ان سياسة الجوار الأوروبية باتت ركيزة أساسية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة المغاربية، فالتدهور الأمني الناجم عن عوامل متعددة، مثل ضعف المؤسسات والتفاوتات الاجتماعية والتهديدات الإرهابية، دفع الاتحاد إلى تطوير أدوات جديدة لتعزيز الاستقرار في جواره الجنوبي، وعلى الرغم من أن أهداف السياسة الأوروبية في مجال الهجرة تبدو متوازنة، فإن التطبيق العملي يظهر تحيزاً واضحاً نحو تعزيز الرقابة الحدودية على حساب حقوق المهاجرين، فبينما تم التركيز على تقوية قدرات الدول المغاربية في إدارة الهجرة غير الشرعية، إلا أن حماية حقوق اللاجئين وتوفير حلول دائمة لمشاكلهم لا تزال تواجه معوقات كبيرة، هذا التناقض يثير تساؤلات حول مدى التزام الاتحاد الأوروبي بمبادئ حقوق الإنسان في سياق سياساته تجاه الهجرة.

<u>– الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط:</u>

أوجه التعاون بين الدول الاورو –مغاربية لم تكن مقتصرة على المبادرات الاوروبية بل كان هناك اوجه أخرى للتعاون، منها الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والتي تضم برلمانات دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ودول أخرى تربطها علاقات وثيقة بالمنطقة، ومن الدول العربية الأعضاء في الجمعية: الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، سوريا، فلسطين، بالإضافة إلى الاتحاد البرلماني العربي، لقد أقرت الجمعية ميثاق البحر الأبيض المتوسط في موناكو عام 2007، يعترف الميثاق بالتباين الكبير في مستويات المعيشة بين ضفتي المتوسط، ويقر بأن هذا التباين يؤدي إلى ضغوط هجرة كبيرة، كما يشير إلى مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تواجهها دول المتوسط، والتي تودي بحياة العديد من الأشخاص.

وقد ركزت الجمعية على القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة الدول، وسعت إلى تحقيق الوحدة بين ضفتي المتوسط، وتتمثل مهمتها الرئيسة في تعزيز الحوار بين البرلمانات للمساهمة في تحقيق السلام والتنمية والتفاهم المتبادل، وسعت إلى الحد من الفقر عبر تطوير المشاريع الإنمائية، ودعم الثروة في الدول الجنوبية، وإزالة العقبات التي تعترض

التبادل الاقتصادي، وتوسيع نطاق التجارة الحرة، وتسهيل حركة الأشخاص، وتذليل العقبات غير الحكومية، وتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين، وكانت مكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع هجرة العقول من بين المهام الرئيسة للجمعية ،اذ شجعت التوقيع على اتفاقيات التنمية المشتركة وحماية حقوق المهاجرين(بن عمار،2020).

-اتفاقيات الشراكة الاورو -مغاربية :

دخلت العلاقات الاورومغاربية طور اتفاقيات التعاون والشراكة مع كل دول مغاربية منفردة عن الاخرى بعدما اتضح عدم الاهتمام الجدي بالازمات البنيوية للهجرة وأسبابها الداخلية، وتركيز دول أوروبا على جعل دول المغرب العربي سياج أمان دون إعطاء دعم للقضاء على التهديدات في المنطقة، جاء في مقدمتها مكافحة الهجرة غير الشرعية ونتيجة لهذا فقد توجهت الدول الأوروبية إلى بناء إتفاقيات ثنائية بدل تفعيل الحوار الاورو-المغاربي الشامل(**عياد،2008**)(**Ayyad,2008**).

كان دخول دول المغرب العربي في الشراكة الأوروبية املا في تقليص الفجوة التنموية مع اوروبا، فبينما كانت تونس سباقة في توقيع اتفاقية الشراكة في عام 1995، تلتها المملكة المغربية في العام التالي، تأخرت الجزائر في إبرام اتفاق مماثل حتى عام 2002، هذا التفاوت يعكس اختلاف الأولويات والظروف الداخلية لكل دولة، فضلاً عن تعقيدات المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، سرعان ما برزت قضية الهجرة غير الشرعية كأحدى التحديات الرئيسة التي واجهت هذه الشراكة، إذ أصدرت المفوضية الأوروبية نموذجا لاتفاقيات(اعادة القبول)للمهاجرين غير الشرعيين، تم تقديم هذه الاتفاقيات كآلية للتعاون في مجال مكافحة الهجرة، اذ كان على الدول المغاربية ان تلتزم باستقبال مواطنيها الذين تم ترحيلهم من الدول الأوروبية، أثارت هذه الاتفاقيات جدلاً واسعًا حول المسؤوليات المتبادلة بين الطرفين، وكيفية توزيع الأعباء الناجمة عن أزمة الهجرة(**البو بكري،2007**)(**Al-Bobkery,2007**).

طرحت الجزائر رؤية متكاملة لحل القضية في أول مجلس للشراكة ببروكسل عام 2006، مؤكدة على ضرورة معالجة الهجرة غير الشرعية في ابعادها كافة، داعية إلى تبني مبدأ حرية تنقل الأشخاص، وطالبت بتبسيط إجراءات منح التأشيرة وتخفيف القيود المفروضة عليها، واكدت بأن التضييق على حركة الأشخاص وانخفاض مستوى التنمية هما العاملان الرئيسان اللذان يدفعان الافراد للهجرة بطرق غير قانونية، لذا رفضت الجزائر أي اتفاق لإعادة المهاجرين غير الشرعيين، مشددة على ضرورة تحسين الأوضاع في افريقيا، هذا الموقف تجسد في رفضها حضور قمة الرباط حول الهجرة عام 2006، اذ عدتها ذات أبعاد أمنية، يؤكد هذا الرفض غياب توافق سياسي حقيقي حول الهجرة غير الشرعية لاسيما بين الدول المغاربية(**ديب وداودي،2019**)(**Dib and Daoudi,2019**).

-الشراكة الأورو – تونسية:

منذ سبعينيات القرن الماضي كانت تونس قد تبنت سياسة اقتصادية جاذبة للاستثمار، فقامت بتخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير البنية التحتية الصناعية، ووضعت إصلاحات هيكلية هدفها تحرير الاقتصاد وتشجيع المنافسة، هذه الإصلاحات، إلى جانب الانفتاح على التجارة العالمية، مكنت تونس من توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17تموز1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة، والاستفادة من المزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية(**عثمان،2005**)(**Othman,2005**)،سعت الشراكة التونسية الأوروبية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وخلق منطقة للتبادل الحر في منطقة البحر المتوسط بحلول عام 2010، استندت هذه الشراكة إلى إصلاحات اقتصادية عميقة نفذتها تونس، شملت تحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار، وخصخصة المؤسسات، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في رفع مستوى تنافسية الاقتصاد التونسي، وجعله وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، كما أتاحت للشركات التونسية الوصول إلى السوق الأوروبية الواسعة(**لعجال،2007**)(**Lajjal,2007**)، لعب برنامج "ميدا"

التابع للاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في دعم الشراكة التونسية الأوروبية، فقد قدم هذا البرنامج مساعدات مالية وفنية لتونس، ساهمت في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية، وتطوير القطاع الاقتصادي وبهذه الطريقة ساهم البرنامج في تحقيق أهداف الشراكة، عبر دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس، والحد من الهجرة غير الشرعية(**عثمان،2005**)(**Othman,2005**).

وليَت اتفاقية الشراكة الأوروبية– التونسية أهمية كبيرة للحوار السياسي كآلية أساسية لتحقيق اهداف استراتيجية من بينها تعزيز التعاون في مجال الأمن والاستقرار، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعد هذا الحوار بمثابة منصة لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، والعمل معًا على إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه المنطقة(**خشيم،2018**)(**Khashim,2018**)

رأت تونس في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية متعددة، فمن جهة سعت إلى تخفيف أعباء الديون المتراكمة عن طريق الاستفادة من الصناديق الأوروبية، ومن جهة أخرى، أرادت تنشيط اقتصادها المتعثر عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، فضلا عن ذلك، عدت تونس أن الشراكة ستعزز من شرعية النظام السياسي في مواجهة التحديات الداخلية، وستحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة(**عثمان،2005**)(**Othman,2005**).

إلى جانب ذلك زودت ايطاليا تونس معدات واجهزة وزوارق سريعة لمكافحة الهجرة وعقد دورات تدريبية سنوية لافراد الشرطة، مع وضع نظام لتبادل المعلومات المتعلقة بملف الهجرة، وعلى الرغم من التعديل الايطالي على مذكرة التفاهم بتقليص اعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم الهجرة إلى ايطاليا من الفي شخص إلى 600 شخص ،وعلى الرغم ما تمخض عن ذلك التعديل من عودة عمليات التهريب فأن الاجراءات الامنية التونسية كانت قد اتت ثمارها، اذ اشارت احصائيات وزارة الداخلية التونسية بين عامي 2000و2002 بان المبادرات السياسية والاقتصادية والامنية الرادعة لسفر المهاجرين الاجانب إلى ايطاليا ادت إلى انخفاض عدد الاجانب القادمين سرا بطريق البحر إلى ايطاليا بنسبة 11.5%(**شريط،2023**)(**Shreet,2023**).

مقابل ذلك ،وفي إطار اتفاقية "قانون تدفقات الهجرة"، تعهدت إيطاليا بمنح تونس حصة سنوية من تأشيرات العمل تقدر بحوالي 3000 تأشيرة، وقد استفادت تونس بشكل كبير من هذه الاتفاقية، حيث حصلت على ما مجموعه 15100 تأشيرة عمل بين عامي 1998 و 2004، ويعكس هذا الرقم الكبير من التأشيرات التوافق الكبير في سياسات الهجرة بين البلدين(**البو بكري،2007**)(**Al-Bobkery,2007**).

<u>-الشراكة الاورو -مغربية:</u>

شهدت العلاقات المغربية الأوروبية تحولاً حاسماً بتوقيع اتفاقية الشراكة عام 1996، سعت الملكة المغربية عبر هذه الاتفاقية إلى تعزيز اقتصادها وتنويع صادراتها، إلا أن تحقيق هذه الأهداف جاء على حساب تقديم تنازلات سياسية واقتصادية، ففي مقابل فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المغربية، اضطرت المغرب لتقديم تنازلات في ملفات حساسة كالصيد البحري وقضيتي سبتة ومليلة، وتعهدت بتعزيز الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان(**عثمان،2005**)(**Othman,2005**).

وقد عقدت المملكة المغربية اتفاقية مع اسبانيا تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة في حوض البحر المتوسط، وبموجب تلك الاتفاقية فانه يسمح لثلاثة ألاف عامل موسمي مغربي الدخول إلى

اســبانيا على أن لا تزيد مدة العمل عن 9أشهر، ويفضل اختيار العمال الملتزمين الذين سبق لهــم العمل في اسبانيا(**مسعود،2014**) (**Masoud,2014**).

- الشراكة الاورو –جزائرية :

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة في بروكسل عام 2001، ودخلت حيز التنفيذ رسمياً في فالنسيا عام 2002، وفق هذه الاتفاقية سعى الجانبان إلى إنشاء منطقة تبادل حر، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية، وتعميق التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وشملت الاتفاقية بنوداً تتعلق بتسهيل إجراءات التأشيرة، ومراقبة المهاجرين غير الشرعيين، وحماية حقوقهم، كما أكدت على أهمية التعاون في إعادتهم إلى بلدانهم(**بلعيد،2008**)(**Bel'aid,2008**).

دعت الجزائر لايجاد حلول واقعية ودائمة في اطار تعاون جهوي واقليمي مستمر مؤكدة على اهمية الحكم الرشيد داخل هذه البلدان مبني على محاربة شبكات تهريب البشر والحرص على تطبيق القوانين لا سيما ما يتعلق بمراقبة الهجرة غير الشرعية بصورة تحفظ حقوق المهاجرين، وان الحل يكمن بالابتعاد عن اي مساومة سياسية، وان حجم الظاهرة يتجاوز امكانية بلد واحد ولا يمكن حل المعضلة بمبادرة فردية، مبدية استعدادها للمساهمة بحل القضية بطريقة تراعي مسببات المشكلة، وفي الوقت ذاته اكدت على ضرورة التحاور المغاربي الاوروبي المشترك حول اعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم او إلى الدول التي قدموا منها، لذلك لا بد من وضع الية مشتركة بين الاطراف المعنية للحد من هذه الظاهرة عبر لقاءات اقليمية متعددة(**بن غربي،2018**)(**Ben Gharbi,2018**).

وقد اعربت الجزائر عن تذمرها من سياسة دول الاتحاد الاوروبي تجــاه المهــاجرين غيــر الشــرعيين والمتمثلــة في استقبال اصحاب الشهادات العليا فيما تقوم بترحيــل الاخــرين مــنهم، وهــو مــا يــؤدي إلــى تفريــغ الــدول الافريقيــة مــن طاقاتهــا وكفاءتهــا العلميــة، مــا يفــاقم مــن معاناتهــا علميــا واقتصــاديا(**ادريس،2015**)(**Idris,2015**).

لمواجهة ذلك التحدي، تبنت الجزائر سياســة شــاملة تركــز علــى التنميــة الاقتصــادية وتــوفير فــرص العمــل للشباب، وقد نجحت في تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الصدد، حيث تم تــوفير أكثــر مــن 450 ألــف فرصــة شــغل سنوياً في المدة(2009 –2013)، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى أقــل مــن 9 .%ومــع ذلــك، اســتمرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الانتشار، مما يدل على أن العوامل الاقتصــادية ليســت العامــل الوحيــد المــؤثر، بل تساهم عوامل اخرى دوراً هاماً في دفع الشباب إلى الهجرة(**لعجال،2007**)(**Lajjal,2007**).

وفي ضوء التزامها باحتواء قضية الهجرة غير الشرعية ابرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية عدة مع دول اوربية بهدف اعادة المهاجرين إلى بلدانهم بما يخدم مصالح الاطراف المعنية منها :

- اتفاق بين المانيا والجزائر عقد في مدينة بون الالمانية عام 1997 .
- اتفاقية روما عقدت بين ايطاليا والجزائر عام 2000 بموجبها تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين من الاراضي الايطالية بعد التحقق من جنسياتهم.
- اتفاق بين فرنسا والجزائر عام 2003.
- الاتفاقية الاسبانية الجزائرية لعام 2003.
- اتفاقية لندن الموقعة بين بريطانيا والجزائر عام 2006(**عبد المالك،2014**)(**Abdelmalek,2014**).

الشراكة الاورو –ليبية:

ان فرض الحصار الدولي على ليبيا(1992–2003) دفع نظام القذافي إلى تبني سياسة الضغط على أوروبا، لاسيما إيطاليا، عبر تشجيع الهجرة غير الشرعية، رأى القذافي أن أوروبا مسؤولة عن معاناة الشعب الافريقي، وأن بلاده غير

قادرة وحدها على منع تدفق المهاجرين، هذه السياسة حولت قضية الهجرة إلى أزمة أوروبية، ودفعت إيطاليا إلى البحث عن حلول سريعة، حتى لو كانت على حساب الاستقرار في ليبيا، فبدلاً من دعم بناء دولة قوية في ليبيا قادرة على إدارة حدودها، ركزت إيطاليا على حلول آنية مثل تزويد ليبيا بأجهزة مراقبة الحدود، الا انها الت إلى نتائج عكسية اذ ساهمت بإضعاف الدولة الليبية وظهور الجماعات المسلحة ،فالمنظور الاوروبي ينتهج سياسة بناءً على مصالحه الوطنية لدرجة ان الحكومة الايطالية قد تعاونت مع الجماعات المسلحة في الغرب الليبي بهدف منع تدفق المهاجرين **(خشيم،2018) (Khashim,2018).**

كانت رؤية الرئيس الليبي (معمر القذافي) حيال الهجرة غير الشرعية تتلخص في كونها مشكلة انسانية واقتصادية في الاساس يتوجب معالجتها وفقا لسياسة انسانية شاملة عبر توفير فرص عمل عن طريق ضخ استثمارات في الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين لتوطينهم في بلدانهم عن طريق تعاون دولي واسع**(برايك،2017)(Braiek,2017).**

عانت إيطاليا بشكل كبير من أزمة الهجرة غير الشرعية، مما دفعها إلى سن قوانين متشددة للحد منها، أول هذه القوانين كان عام 1998، والذي تضمن إجراءات صارمة كترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتشديد شروط الإقامة،ومع ذلك، لم تكن هذه الإجراءات كافية، ففي عام 2002 تم سن قانون "بوسي فيني" الأكثر صرامة، والذي يقضي بحبس المهاجرين الذين يتجاهلون أوامر الترحيل لمدة تتراوح بين سنة وأربع سنوات**(نوادري،2016)(Nowadri,2016).**

وعلى الصعيد الخارجي تأتي ايطاليا في مقدمة الدول الاوروبية التي تعاملت مع الجانب الليبي لمكافحة الهجرة، ففي عام 2000 ابرمت ايطاليا مع ليبيا اتفاقية روما لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، وشملت الاتفاقية تأسيس قناة اتصال دائمة بين الأجهزة الأمنية في كلا البلدين لتبادل المعلومات والتعاون في مكافحة هذه التهديدات، واتسعت الشراكة الليبية الايطالية بين عامي 2003–2004 تضمنت تمويل ايطالي للسلطات الليبية لخطط احتجاز وترحيل المهاجرين غير الشرعيين لاعادة توطينهم في ليبيا**(بن عياش،2021)(Ben Ayash, 2021).**

ومع ذلك، تضمن التعاون الإيطالي الليبي اتفاقيات سرية، مثل إعادة المهاجرين قسراً إلى بلدانهم الأصلية، وقد أثارت هذه الممارسة انتقادات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

وللتخفيف من حدة الانتقادات، قامت إيطاليا في عام 2005 بتمويل ثلاثة مراكز إيواء في شرق وغرب وجنوب ليبيا وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي،وفي 29 كانون الاول2007، وقعت الدولتان (بروتوكول طرابلس)، الذي ركز على الحد من الهجرة غير الشرعية عبر تعزيز التنسيق والتعاون الثنائي، وتوجت هذه العلاقات بتوقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون لعام 2008وتوقف العمل بهذه الاتفاقيات باندلاع ثورة فبراير**(خشيم،2018)(Khashim,2018).**

واجهت المفوضية الاوروبية عقبات في مفاوضاتها مع الدولة الليبية، فرغم مشاركة ليبيا الفاعلة في العديد من الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بحوار برشلونة، إلا أنها ليست طرفًا رسميًا فيه، وبينما يركز الاتحاد الأوروبي على قضايا الهجرة وإعادة القبول وتطوير قدرات ليبيا في هذا المجال، تبدو ليبيا أكثر اهتمامًا بالحصول على مساعدات مالية قبل التوقيع على أي اتفاق، اضف إلى ذلك،ان رفض ليبيا التصديق على الصكوك الدولية لحماية اللاجئين والمهاجرين قد اضعف الثقة في جديتها في معالجة هذه القضية**(بلنس واخرون،2010)(Blanche at el ather,2010).**

<u>الشراكة الاورو – موريتانية:</u>

دخلت موريتانيا شريكا مع الجانب الاوروبي عبر مشروع مراقبة الحدود البرية لصد المهاجرين القادمين من موريتانيا نحو اوروبا لا سيما نحو فرنسا واسبانيا، بلغ تمويل هذا المشروع اكثر من 2 مليون يورو،لقد استحدثت موريتانيا ثلاث نقاط عبور لتنظيم حركة العبور عبر الحدود، وتم انشاء 65 نقطة مراقبة الشواطىء بين الشرطة

الموريتانية والدرك الاسباني، ولتوثيق التعاون الموريتاني الاسباني عقد الجانبان لقاء في نواكشوط في اذار 2006 اتفقا على مبدأ التعاون والشراكة لمكافحة الهجرة(**صبرينة،2019**)(**Sabrina,2019**).

الجدير بالإشارة هنا، انه على الرغم من تأثير الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية وعلى الرغم من اتخاذ الاخيرة الاجراءات الامنية الصارمة لاحتواء الهجرة والخول في اتفاقيات مع الجانب الاوروبي، الا انها لم تحقق نتائج ملموسة على ارض الواقع، اذ ان تغير مفهوم الامن هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض مثل دول جنوب غرب المتوسط، فالأمن في هذه المنطقة مرتبط بتماسك النظام وقدرته على التكيف مع المستجدات الامنية في بيئته سواء الداخلية او الخارجية، فالدول المغاربية مطالبة بحل مشاكلها الامنية بصفة جماعية لتتمكن من تخطي ازماتها والتعامل مع الطرف الاوروبي ككيان واحد مما يزيد من القيمة التفاوضية(بن عياش،2021)(**Ben Ayash,2021**).

<u>نجاح ام فشل ؟ تقييم السياسات الاورو –مغاربية تجاه الهجرة</u>

إن سياسة التقارب التي تبناها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك المغرب العربي والشرق الأوسط) تعد أمثلة ناجحة لمساعدات التنمية والتعاون السياسي لدعم النمو الاقتصادي وإرساء الديمقراطية، إذ إن أدوات العلاقات الخارجية هذه، سياسة التقارب، وعملية الاستقرار والشراكة، كانت تهدف على الأقل إلى ارساء الاستقرار والحد من الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس، ينبغي الإشادة بها باعتبارها أمثلة ناجحة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة(**Boswell,2005**).

ان المنظور الاورو–مغاربي نحو الهجرة لم يتمكن من طرح آليات تعكس الصيغة المشتركة لمسألة الهجرة بل اخذ صور مختلفة تضمنت سلسلة من الاتفاقات الثنائية الاوروبية مع دول المغرب العربي منفردة في ظل غياب تعاون ثنائي مغاربي لاسباب سياسية واقتصادية عانت منها المنطقة المغاربية مما عقد حل القضية، إلى جانب ذلك واجه منتدى 5+5 عقبات عديدة جاء في مقدمتها تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع ظواهر امنية اكثر تعقيدا متعلقة بظاهرة الارهاب، فمنذ الثمانينيات لغاية سنة 2010 وما بعدها تعد من اكثر الحقب التي شهدت فيها المنطقة المغاربية ظروفا امنية صعبة تمثلت بتصاعد عمليات العنف المسلح ورغم تصدي السلطات لها الا ان ذلك لم يكن كافيا لا سيما بعد الاعلان عن تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الاسلامي عام 2007 ومن ثم الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي في تونس ومعمر القذافي في ليبيا(**صبرينة،2019**)(**Sabrina,2019**)،فالدول المغاربية مطالبة بالتعامل مع مشاكلها الامنية والحلول الممكنة لهذه المشاكل بصفة جماعية ويمكن لها بهذه الطريقة تجاوز ازماتها، والتعامل مع الطرف الاوروبي ككتلة موحدة مما يزيد من القيمة التفاوضية(**بن عياش،2021**)(**Ben Ayash,2021**).

رغم المعالجة السياسية للهجرة غير الشرعية فأن التصدي للهجرة ظل خاضعا لاسلوب امني خالص، وعلى الرغم من ان هذه المعالجة حدت نسبيا من اعداد المهاجرين السريين بين اوروبا وافريقيا عبر المنطقة المغاربية واحبطت العديد من محاولات الهجرة نحو اوروبا الا انها لم تحل المشكلة جذريا بل زادت حجما واتساعا، اي ان الحلول الامنية لم تكن فعالة ،اضف إلى ذلك فأن التعاون الاورومغاربي لم يؤدي إلى نتائج ايجابية ملموسة لإيقاف الهجرة وذلك لأسباب متعددة اهمها غياب سياسة اقليمية مشتركة، فدول المغرب العربي استمالت إلى معالجة الهجرة بشكل منفصل احداها عن الاخرى، وايضا ينطبق الامر ذاته مع الدول الاوربية التي ارادت كل دولة معالجة المعضلة بطريقتها التي تتماشى مع مصالحها الحيوية في افريقيا، فمحاولات التعاون الاوربية المغربية لم يتحقق منها شيء جدي رغم كل المؤتمرات واللقاءات بين الطرفين(**الحوات،2007**)(**Al-Hawat,2007**).

ان السياسة الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية لم تكن منصفة بشكل عام، فمن جهة كانت المواثيق الدولية قد منحت حق التنقل بين البلدان واختيار مكان الاقامة وحرية المغادرة والعودة إلى الموطن الاصلي، ومن جهة اخرى كانت الدول الاوربية تنتهك هذا الحق علاوة على الانتهاكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين التي جعلت منهم مواطنين من الدرجة الثانية بإذلالهم وترحيلهم قسرا**(شريط،2023)(Shreet,2023)**.

في تصور البعض تبدو المعالجة الوحيدة لغاية الان هي المعالجة الامنية للهجرة بكل انواعها الا انها ثبت قصورها وعجزها باعتراف الجميع سواء من الاوربيين او الافارقة فمسألة الهجرة الشرعية وغير الشرعية هي اعمق واعقد من النظرة البوليسية والامنية البحتة لا سيما وان شبكات التهريب المنظمة تفننت في ابتكار الوسائل التي تمكنها من العمل سواء عبر تجنيد الوسطاء او شراء بعض الذمم لغض الطرف، الامر الذي عرقل الجهود المبذولة للحد من الهجرة بل الملاحظ في الاونة الاخيرة ان الهجرة غير الشرعية زادت تدفقا خاصة وان الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلاد المصدرة للهجرة ان لم يكن في كل البلدان الافريقية جنوب الصحراء زادت تدهورا، إلى جانب الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية والقبلية المتحكمة في المواقف السياسية الافريقية، علاوة على ذلك، صراعات الاحزاب والمصالح الشخصية وتأثير السياسات الدولية وتنافس القوى الكبرى للوصول إلى ثروات افريقيا الزراعية والمعدنية ومواقعها الاستراتيجية المهمة في العالم، ولا ننسى سياسة التضييق التي اتبعتها البلدان الاوربية بدوافع مختلفة مثل مكافحة الارهاب او دعوات يمينية للتضييق على المهاجرين بحجة تخليص اوروبا مما يمكن اعتباره عبء الهجوم بشكل عام، كل ذلك حال دون معالجة جذرية للهجرة غير الشرعية**(الحوات،2007)(Al-Hawat,2007)**.

تعد سياسة الهجرة في أوروبا ساحة صراع سياسي، حيث يتم استخدامها لتشكيل تصورات عن الهوية الوطنية والانتماء، في الوقت نفسه، فإن هذه السياسة تكشف عن حقيقة التعددية الثقافية في المجتمعات الأوروبية، مما يستدعي إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للهوية الثقافية، إن أوروبنة سياسة الهجرة تتطلب مواجهة هذه التناقضات وتطوير سياسات أكثر شمولية وإنسانية**(Huysmans,2006)**.

ان سياسة الجوار الأوروبية واجهت تحديات عديدة على الرغم من طموحها الواضح في أن تكون حجر الزاوية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فمن ناحية، تشمل هذه السياسة نطاقًا جغرافيًا واسعًا ومتنوعًا، مما يجعل من الصعب تحديد أهداف واضحة، ومن ناحية أخرى، فإن الغموض الذي يحيط بأهداف البناء الأوروبي بشكل عام يعكس نفسه على هذه السياسة، مما يزيد من صعوبة تنفيذها **(DU,2009)**،تمثل سياسة الجوار الأوروبي اختباراً حقيقيًا لمصداقية الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية، ففشل الاتحاد في تحقيق تقدم ملموس في جواره القريب سيشكك في قدرته على لعب دور فعال على الساحة العالمية، تعكس هذه السياسة التحديات الداخلية التي يعاني منها الاتحاد، مثل الانقسامات بين الدول الأعضاء والمشاكل المؤسسية ومن ثم فإن نجاح سياسة الجوار مرتبط بشكل مباشر بنجاح الاتحاد الأوروبي ككل**(Alméras & Jolly,2009)**.

<u>الاستنتاجات:</u>

إنَّ مناقشة القضايا الدولية التي تدخل ضمن نطاق دراسات العلاقات الدولية وما سيصبح عليه الوضع عقب تغييرات وتحديات تفرضها تلك المرحلة كانت السبب في إبراز الاهتمام الاكاديمي غير المسبوق في تاريخ تطور العلاقات الدولية وارتباطها بمجال الصراعات، ولاسيّما المعاصرة منها فكثيرا ما تثير مثل هذه القضايا الدولية نقاشات اكاديمية متميزة وتضيف إلى حقل العلاقات الدولية الزخم اللازم لاستمرارية حركية تلك المجالات نظريا وواقعيا، فالهجرة غير الشرعية لطالما كانت مسألة جدلية على طاولة الحوار السياسي كونها تفتقر إلى الدقة ويصعب قياسها سياسيا مقارنة بغيرها من الابعاد الامنية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن معالجتها من قبيل طرف واحد من الدول المعنية بتلك القضية، هذا

الوضع بكل جوانبه اسهم في تعميم فكرة التقليل من الحوار السياسي وعدم جدوى الاعتماد عليه في مسألة شائكة مثل الهجرة غير الشرعية ، وقد خلصت الدراسة إلى نقاط عدة يمكن ايجازها بما يأتي:

- بناءً على ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يمكن القول إنَّ دول منطقة المغرب العربي على غرار دول أوروبا كلاهما يعاني من مخاطر هذه الظاهرة نظرا إلى تناميها الكبير وتغير خصائصها وصعوبة احتوائها، بالرغم من المجهودات المبذولة، مازالت هذه الظاهرة تمثل خطرا على المجتمعات، وباتت مأساة إنسانية عالمية نظرا لأعداد الموتى والمفقودين.
- لا شك أنَّ الهجرة غير الشرعية يتقاسم مسؤوليتها كل من الدول الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط، ففيما يخص دول الجنوب المرسلة للمهاجرين فانها تتحمل مسؤولية إخفاقها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتحديث المجتمع وتوفير العيش الكريم لأفرادها، أما مسؤولية دول الشمال؛ فتعود إلى حقبة استعمارها للدول الجنوبية ونهب خيراتها وأضعاف وضعها الاقتصادي ودعم بعض الأنظمة بغية مصالح اقتصادية، فضلا عن طبيعة سياستها المبنية على مصالح ذاتية لا ترقى لمستوى معالجة ظاهرة خطيرة مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- إنَّ مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر الإجراءات والوسائل الأمنية المتطورة وايضا الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد ينجح في تحجيم الظاهرة لبعض الوقت غير انه لن يستطيع القضاء عليها نهائيا بالمعالجة الأمنية طالما استمرت أسبابها الرئيسة المتمثلة في الفجوة الكبير بين ضفتي المتوسط في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- إنَّ التعامل السياسي الاورو مغاربي على الرغم من عدم تحقيق اهدافه بصورة شاملة فأنه يمثل ركيزة اساسية لبناء تعاون دولي و يتم الاستناد عليه من أجل ضمان الاستقرار والتعايش السلمي، إذ أن أهم ميزة تطبع منطقة البحر المتوسط هو انعدام الاستقرار وازمات عدة اخرى، اما الهجرة غير الشرعية؛ فأنها تحتل حيزا واسعا من بين القضايا الشائكة، بما أنه لا يمكن تصور إيجاد حلول لها إلا في إطار مشترك بين الدول المعنية بها؛ ولاسيّما أنَّ المبادرات الفردية للدول المغاربية والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تأتي بثمارها ومنه يستوجب وجود التعاون السياسي بينهما.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يأتي:

- إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلّب على المدى المتوسط والطويلّ معالجة جذرية يأتي في مقدمتها مواجهة الفقر والبطالة والنزاعات الداخلية، ولاسيما في المنطقة المغاربية، فازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحتم تبني سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية الأمر الذي من شأنه تقوية ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتماءهم، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة وانجازات ملموسة عبر تمويل مشاريع إنمائية واجتماعية داخل الدول المصدرة للهجرة.
- تكثيف برامج التوعية والإعلام بمخاطر الهجرة غير الشرعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وجمعيات المجتمع المدني.

- تأكيد مبدأ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة، وتأكيد ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي، وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتقليص الفجوة، وضرورة ربط تحقيق الاستقرار والأمن بتأسيس بيئة آمنة للمواطن والاعتراف بأن هذه التهديدات وان اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحركا وعملا مشتركا .
- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية، وإنشاء لجان مشتركة تحكم الرقابة البرية والبحرية والجوية مع ضرورة التدعيم الدولي لها.
- تتطلب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، يجب أن تستند هذه المراجعة إلى مبدأ التوازن بين حماية حقوق الإنسان وحق الدول في السيادة، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في مجال الهجرة، بما يتوافق مع القوانين الدولية، الهدف من هذه المراجعة هو وضع إطار قانوني شامل وعادل يحمي حقوق جميع الأطراف المعنية.
- يجب ان يظل التعاون السياسي الاورومغاربي خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه والسعي نحو توسيعه والاستفادة من كل الاليات المتاحة سواء على المستوى الاقتصادي والتجاري او على المستوى الامني والدفاعي فالشراكة الحقيقية المبنية على مصالح مشتركة هي التي تمكن من موقع قوي للتفاوض بشأن القضايا المتعثرة مثل الهجرة.

المصادر العربية:

- احمد، بو رزق وحجاج، مليكة(2018).أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (1)العدد (9).
- ادريس، باخويا(2015).سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر،المجلة الاكاديمية للبحث القانوني،المجلد (11)(1).
- بخوش، مصطفى(2006).حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع.
- بلانس، فيرونيك و اندري،ماتيو و كيي،سارا وسميكة،نجلاء(2010). دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ترجمة منار وفاء، الشبكة الاورو –متوسطية لحقوق الانسان،كوبنهاغن.
- بلعيد، منيرة(2008). ديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- بن عمار،نوال(2020). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الافاق للبحوث والدراسات،مجلد3(1)،ص101–135.
- بن عنتر، عبد النور(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع،الجزائر.
- بن عياش، سمير(2021).التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الابيض المتوسط: الدور الجزائري انموذجا 1995–2019 مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18،العدد(2).

- بن غربي ،ميلود(2018)، رهانات مواجهة الهجرة السرية في دول المغرب العرب، مجلة قضايا معرفية، المجلد(1)(2).
- البوبكري، حسن(2007).السياسات الهجرية في المنطقة الأورومغاربية: المثلث الهجري ليبيا–تونس–ايطاليا". في ندوة: الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا نحو تعزيز التعاون العربي الاوروبي". تونس، مركزجامعة الدول العربية.
- بوعمامة، زهير(2010). السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر، المجلد 5(1)، ص 241–250.
- جعفر، عدالة(2016).سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- حفيظة، سعدون(2016).تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا : دراسة حالة فرنسا، رسالة ماجستير،جامعـــــــــة مولود معمري،كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- الحوات،علي(2007).الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي،ط1، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس .
- خشيم، مصطفى عبد الله ابو القاسم(2018).تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الايطالية–الليبية،مجلة السياسة الدولية،مجلد 53،العدد 212.
- الدغاري، أمبارك ادريس طاهر(2016). مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا إلى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها،المجلة الليبية العالمية،جامعة بنغازي،كلية التربية المرج، ليبيا،العدد (8).
- ديب، لبيبة و داودي، عماد الدين(2019).الشراكة الاورو–مغاربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 1 العدد 1 .
- رشيد، ساعد(2012).واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- شريط، فاطمة الزهراء(2023). مسألة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية منذ 2011، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر –3.
- شريف، كريم طه طاهر(2020). الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،المجلد 9العدد 35.
- صابري،سيف الدين(2015). دور الاتحاد الاوروبي في صنع السياسات العامة الامنية في الدول المغاربية،رسالة ماجستير،كلية الحقوق العلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر.
- الصالح، صاحبي محمد(2017).السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي اتجاه المنطقة المغاربية_الهجرة غير الشرعية نموذجا، رسالة ماجستير،جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر.
- صبرينة، حريدي(2019).البعد الامني للعلاقات الاورومغاربية دراسة حالة منتدى 5+5 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، كليةالعلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- الطاهر برايك،(2017)الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،العدد 13.
- عبد الباقي، محمد عبد المجيد.(2016).الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العربية–الاوروبية دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد2(216)،ص65–92.

- عبد القادر، ضامر (2020). إدارة ملف الهجـــــرة غيـــــر الشرعيـــــة و تأثيرها على السياسات الأوروبية 2011–2019، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
- عبـــد المالـــك، ناديـــــة أيت.(2014). الآليات الوطنية و الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون، العدد(2)،ص99–114.
- عبيد، منى حسين(2018).العلاقات الامريكية–الافريقية: تونس انموذجا، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2(225)،ص123–140.
- عثمان، كميلة أحمد(2005).السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990_1998 ،ط1،الدار الآكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ليبيا.
- عمار، بالة(2015).مدركات الاتحاد الاوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على سياسات التعاون الاورو متوسطي(سياسة الجوار الاوروبية انموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الاول(23).
- عياد،محمد سمير(2008).الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات ."في :الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- لعجال، أعجال محمد أمين(2007). إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- لغويل،سميرة(2019).قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(58)(2)،ص1–24.
- لكوشة، عاشور و خيدر، محمد كريم(2022). السياسات الأوروبية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة العالمية، المجلد (6) (1)، ص722–737.
- مجموعة مؤلفين،(1999).الموسوعة العربية العالمية،ط2،ج1وج9،مؤسسة اعمال الموســـوعة للنشـــر والتوزيـــع، الرياض.
- مسعود، دخالة(2014).واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها،المجلة الجزائرية للسيلسات العامة،العدد(5).
- المهداوي،فيصل شلال(2018).موقف الجامعة العربية من ثورات الربيع العربي في شمال افريقيا،مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد2(225)،ص79–90. https://doi.org/10.36473/ujhss.v225i2.139 .
- نوادري،أسامة(2016).السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،رسالة ماجستير،جـــــامعة العربي بن مهيدي ــ أم البواقي ــكلية الحقـــــوق و العلـــوم السياسية،الجزائر.

References

- Abdelkader, Damir (2020). Management of Illegal Migration and Its Impact on European Policies 2011-2019, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Ahmed Draia University, Algeria.
- Abdelmalek, Nadia Ait. (2014). National and International Mechanisms to Combat Illegal Migration, The Voice of Law Journal, Issue (2), pp. 99-114.
- Abdul Baqi, Mohammad Abdul Majid.(2016). Future trends -Arab relations - European A Study in Political Geography, Alustath Journal for Human and Social, Sciences,Vol.2(216),p-65-92.https://doi.org/10.36473/ujhss.v216i2.591
- Ahmed, Bourezq and Hjaj, Malika (2018). Causes and Consequences of Illegal Migration, The Researcher Journal for Legal and Political Studies, Volume 1, Issue 9.

- Al-Bobkery, Hassan (2007). Migration Policies in the Euro-Maghreb Region: The Migration Triangle of Libya, Tunisia, and Italy. In: The Seminar: Migration from North Africa to Europe Towards Enhancing Arab-European Cooperation. Tunis, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization (ALECSO).
- Al-Dghari, Mubarak Idris Tahir (2016). The Risks of Illegal Migration from Africa to Europe and the Policies Adopted to Combat It, The Libyan Global Journal, University of Benghazi, College of Education Al-Marj, Libya, Issue (8).
- Al-Hawat, Ali (2007). Illegal Migration to Europe via the Maghreb Countries, 1st Edition, Publications of the Maghreb University, Tripoli.
- Al-Mehdawi,Faisal Shallal(2018).The attitudeof the Arab League fromthe Arab Spring Revolutions in North Africa**,** Alustath Journal for Human and Social Sciences,Vol.2(225),P.79-90.https://doi.org/10.36473/ujhss.v225i2.139
- Alméras, Guillaume & Cécile Jolly.(2009).Méditerranée 2030 Panorama et enjeux géostratégiques humains et économiques, Instit De Prospective economique Du Monde Mediterraneen.
- Al-Saleh, Sahibi Mohamed (2017). The European Union's Security Policies Towards the Maghreb Region: Illegal Immigration as a Case Study, Master's Thesis, University of Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
- Amar, Bala (2015). The European Union's Perceptions of Irregular Migration and Its Impact on Euro-Mediterranean Cooperation Policies (The European Neighborhood Policy as a Model), Journal of Law and Human Sciences, Volume 1 (23).
- Ayyad, Mohamed Samir (2008). Migration in the Euro-Mediterranean Area: Factors and Policies. In: International Conference: Algeria and Security in the Mediterranean, University of Constantine, Algeria.
- Behrm,Timo.(2012).After the Revolution:The EU and the Arab Transition, Policy Paper, Helsinki, Institute of International Affairs (FIIA), Notre Europe, No. 54.
- Bel'aid, Mounira (2008). New Security Dynamics in the Mediterranean Region: Algeria's Security Role as an Actor in the Region, International Conference: Algeria and Security in the Mediterranean, University of Constantine, Algeria.
- Ben Ammar, nouel(2020).Mechanisms to address illegal immigration in Algeria, Afaq Journal for Research and Studies, Vol.3(1),P.101-135.
- Ben Antar, Abdelnour (2005). The Mediterranean Dimension of Algerian Security: Algeria, Europe, and NATO, Modern Library for Printing, Publishing, and Distribution, Algeria.
- Ben Ayash, Samir (2021). Dealing with the Phenomenon of Illegal Migration in the Mediterranean Basin: The Algerian Case as a Model 1995-2019, Journal of Arts and Social Sciences, Volume 18, Issue 2.
- Ben Gharbi, Miloud (2018), The Stakes of Confronting Illegal Migration in the Maghreb Countries, Journal of Knowledge Issues, Volume 1(2).
- Blanche, Véronique, André, Mathieu, Kiy, Sara, and Smika, Najla (2010). Study on Migration and Asylum in the Maghreb Countries: Insufficient and Inadequate Legal and Administrative Frameworks to Guarantee the Protection of Migrants, Refugees, and Asylum Seekers, Translated by Manar Wafa, Euro-Mediterranean Human Rights Network, Copenhagen.
- Bommes,Michael & Heinz Fassmann & Wiebke Sievers.(2014). Migration from the Middle East and North Africa to Europe-Past Developments, Current Status and Future Potentials ,Amsterdam University Press.
- Boswell,Christina.(2015). Migration in Europe, A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration.

- Bouamama, Zuhair (2010). The European Neighborhood Policy: A Study of the Component of Controlling the Negative Effects of Neighborhood on European Security, Al-Mufakkir Journal, Volume 5(1), pp. 241-250.
- Bukhush, Mustafa (2006). The Mediterranean Basin After the Cold War, 1st Edition, Al-Fajr Publishing House.
- Ceccorulli, Michela.(2000).Migration as a Security threat: Internal and External Dynamics in the European Union1, Forum on the Problems of Peace and War, Florence Garnet Working Paper No: 65/09.
- Conférence internationale du Travail,2004, Une approche equitable pour les travailleurs migrantsdans une économie mondialisée, 92e session, Suisse.
- Dib, Labiba and Daoudi, Emad Eddine (2019). The Euro-Maghreb Partnership to Combat Illegal Migration, Algerian Journal of Political Economy, Volume 1, Issue 1.
- European Parlament.(2024), Exploring migration causes: why people migrate, Diectorate General for Communication .
- Haas,Hein de.(2018). European Migrations: Dynamics, Drivers, and the Role of Policies. EUR 29060 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg.
- Hafiza, Saadoun (2016). The Impact of Illegal Migration on the Discourse of the Far-Right in Europe: A Case Study of France, Master's Thesis, University of Mouloud Mammeri, Faculty of Law and Political Science.
- Huysmans,Jef.(2006). The Politics of Insecurity Fear, migration and asylum in the EU , Taylor & Francis e-Library, London.
- Idris, Bakhouya (2015). Ways to Combat Illegal Migration in Algeria, Academic Journal of Legal Research, Volume 11(1).
- Jaafar, Adala (2016). European Union Policies in the Maghreb Region After the Cold War, Doctoral Dissertation, University of Algiers 3, Faculty of Political Science and International Relations, Algeria.
- Khashim, Mustafa Abdullah Abu al-Qasim (April 2018). The Impact of Illegal Migration on Italian-Libyan Relations, Journal of International Politics, Volume 53, Issue 212.
- Laghouil,Samira.(2019).Citizenship Values in the Algerian Society An Analytical Study, Alustath Journal for Human and Social Sciences,Vol.(58)(2),P.1-24. https://doi.org/10.36473/ujhss.v58i2.854.
- Lajjal, Ajjal Mohamed Ameen (2007). The European Union's Strategy Towards the Maghreb, Doctoral Dissertation in Political Science, University of Algiers: Faculty of Political Science and Media, Department of Political Science and International Relations.
- Lakoucha, Ashour and Khaider, Mohamed Karim (2022). European Policies Towards the Maghreb After the Cold War, Global Politics Journal, Volume 6 (1), pp. 722-737.
- László,Nagy.(2001).Sécurité dans la région méditerranéenne -- Sécurité en Europe Central, Bourse De Recherche Individuelle De l'OTAN et du Partenariat Euro-Atlantique 1999–2001.
- Marie,Claude-Valentin.(2004).Preventing Illegal mmigration:Juggling Economic Imperatives,Political Risks and Individual Rights, Council of Europe Publishing.
- Masoud, Dakhala (2014). The Reality of Illegal Migration in the Mediterranean Basin: Its Implications and Mechanisms of Combating It, Algerian Journal of Public Policies, Issue (5).
- Nowadri, Osama (2016). The European Public Policy in Combating Illegal Migration, Master's Thesis, University of Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
- Obaid, Muna Hussein(2018).US African Relations-Tunisia as a model, Alustath Journal for Human and Social Sciences,**Vol**.2(225),P.123-140. https://doi.org/10.36473/ujhss.v225i2.141
- Othman, Kamila Ahmed (2005). Libyan Foreign Policy Towards the Euro-Mediterranean Partnership between 1990-1998, 1st Edition, Al-Akademia Publishing House, Libya.

- Rashid, Saeed (2012). The Reality of Illegal Immigration in Algeria from a Human Security Perspective, Master's Thesis, University of Mohamed Khider Biskra, Algeria.
- Sabrina, Haridi (2019). The Security Dimension of Euro-Maghreb Relations: A Case Study of the 5+5 Dialogue, Doctoral Dissertation, University of Algiers 3, Faculty of Political Science and International Relations.
- Sabry, Seif Eddine (2015). The Role of the European Union in Shaping Public Security Policies in the Maghreb Countries, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Larbi Ben M'hidi, Algeria.
- Sherif, Karim Taha Tahir (2020). Illegal Migration and International Efforts to Address It, Journal of the Faculty of Law for Legal and Political Sciences, Volume 9, Issue 35.
- Shreet, Fatima Zahra (2023). The Issue of Illegal Migration and Its Impact on Euro-Maghreb Relations Since 2011, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers - 3.
- Taher Braiek, (2017). The Legislative Efforts of North African Countries in the Field of Combating Illegal Migration, Al-Maaref Journal for Historical Research and Studies, Issue 13.
- Ulceluse, Magdalena M. & Martin Guzi & Martin Kahanec. (2021).Europe's Migration Experience and its Effects on Economic Inequality, Europe'smigration experience and its effects on economic inequality edited by G. Fischer and R. Strauss, IZA – Institute of Labor Economics, No. 14041,2021